جامعة قاصدي مرباح – ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم التسيير

التخصص: تدقيق ومراقبة التسيير

من إعداد الطالبة: بلعالم عائشة

بعنوان:

دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسات المصرفية (دراسة ميدانية) استبيان بولايتي ورقلة والأغواط

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2015/05/27

أمام اللجنة المكونة من السادة

*- بابنات عبد الرحمان (جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا

*- عبد الله مايو (جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا

*- قريشي خير الدين (جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية: 2014 / 2015

إهـــداء

الحمد لله و كفى و الصلاة و السلام على عبده المصطفى أما بعد

أهدي ثمرة جهدي إلى:

التي غذتني من حنانها و التي بعثت من ضعفها قوة و من أنوثتها امرأة مهجة القلب و هبة الرب و كمال الود و صفا القلب، إلى أحب مخلوقة إلى قلبي أمي الحبيبة.

إلى من يتقد عزما و قوة و يتدفق حلما و يفيض كرما و ينساب سماحة و يتلفظ حكمة إلى الذي أنجب فربى و طلب فلبى، أبي العزيز.

إلى أخواتي سولاف و زوجها و أولادها، و سناء و زوجها،و جميلة و ياسمين.

و إلى إخوتي أيمن و عبد الصمد و أخي علي و أولاده، و إلى كل العائلة و الأقارب خاصة خالتي صورية و زوجها و أبناءها.

إلى كل من جمعني معه لحظة خير و علاقة محبة إلى زملائي بالتخصص تدقيق و مراقبة التسيير.

إلى كل من تقاسموا معي هذا الجهد المتواضع: فرحات وإبراهيم و وصورية و سولاف.

إلى من سكبوا النور في دربي أساتذتي الكرام بمعهد العلوم الاقتصادية.

إلى كل عزيز على قلبي من قريب أو من بعيد و إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل المتواضع و لو بابتسامة صادقة.

شكـــر

الحمد لله على ما تم

أشكر الله سبحانه و تعالى على توفيقه لي في هذا العام

كما أتقدم بالشكر الكبير للأستاذ المشرف عبد الله مايو على دعمه و توجهاته القيمة و

نصائحه السديدة التي أفادتني كثيرا.

كما أشكر جميع البنوك التي قامت باستقبالي و مساعدتي على الإجابة على

الاستبيانات.

و أخيرا أتقدم بالشكر و العرفان إلى أمي الفاضلة و درة البيت أبي على ما قدماه من

أجلي.

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسات المصرفية في الجزائر،ومن أجل ذلك أجريت دراسة استبيانية لعينة من البنوك بولايتي ورقلةوالأغواط واعتمدت الدراسة على البيانات جمعت من خلال الاستبيان الذي تم توزيعه على العينة المختارة المتمثلة في الأفراد المعنيين في البنوك محل الدراسة.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن وظيفة التدقيق الداخلي تعد من أهم الوظائف بالمؤسسة خاصة في المجال المالي بالنسبة للبنوك فهو الذي يقوم بتقييم الأداء المالي داخل البنك و كذا فهو يعتبر كأداة من أدوات الرقابة الداخلية خاصة في الجانب المالي إذ تقوم بالرقابة على المقبوضات بكل أحجامها و خاصة المقبوضات النقدية الكبيرة و كذا يقوم التدقيق الداخلي بتقديم استشارات للإدارة، فهو يقوم بتقديم خدمات للإدارة بخلاف التقارير المالية السنوية و ذلك تبعا لما تنص عليه معايير المراجعة الداخلية.

الكلمات المفتاحية: التدقيق الداخلي، الأداء المالي.

Abstract:

This study aimed to identify the role of internal audit in improving the financial performance of banking institutions in Algeria in general, and for that study was conducted questionnaire to a sample of banks in the provinces of Ouargla and Laghouat The study relied on data collected through a questionnaire which was distributed to selected sample of individuals stakeholders in the banks under study.

The study reached the most important results of the internal audit function is one of the most important functions, especially in the financial area institution for the banks is that the financial performance assessment within the Bank and as well as it is considered as a tool of internal control, especially in the financial side as the control of receipts of all sizes, especially large cash receipts and as well as the internal audit to provide advice to management, it does provide services for the management other than annual financial reports and, depending as provided for in the official auditing standards.

Key words: internal audit, financial performance.

فهرس المحتويات

الفهرس

الفهرس	الصفحة
الإهداء	I
الشكر	II
الفهرس	III
فهرس الجداول و الأشكال	VIII
فهرس الملاحق	X
المقدمة	أ
الفصل الأول: الأدبيات النظرية و التطبيقية	
المبحث الأول: الأدبيات النظرية، مفاهيم عامة حول التدقيق الداخلي و الأداء المالي في المصارف.....	7
أولا: الإطار المفاهيمي للتدقيق الداخلي في المصارف	7
1 –ماهية التدقيق الداخلي و أنواعه	7
2 –أسس و متطلبات تطبيق التدقيق الداخلي في المصارف	9
ثانيا: ماهية الأداء المالي في المؤسسة المصرفية	13
1 –تعريف الأداء	13
2 –أهم المؤشرات المالية لتقييم الأداء المالي للمؤسسة	14
ثالثا: علاقة التدقيق الداخلي بالأداء المالي في المصارف	20
المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية، الأبحاث و الدراسات العلمية السابقة.....	20
أولا: عرض الدراسات العلمية السابقة	20

1 -الدراسات السابقة باللغة العربية	20
2 -الدراسات السابقة باللغة الأجنبية	22
ثانيا: علاقة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة	23
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية	
المبحث الأول: الطريقة و الاجراءات	27
المطلب الأول: طريقة الدراسة	27
1 -منهج الدراسة الميدانية	27
2 -مجتمع و عينة الدراسة	27
3 -أداة الدراسة و مصادر الحصول على المعلومة	27
المطلب الثاني: إجراءات الدراسة	28
1 -الأساليب و البرامج الإحصائية المستخدمة في التحليل نتائج الاستبيان.....	28
2 -صدق وثبات أداة الدراسة	28
المبحث الثاني: نتائج الدراسة و المناقشة	30
المطلب الأول: تحليل خصائص عينة الدراسة	30
1 -تحليل خصائص عينة الدراسة	30
المطلب الثاني: النتائج و المناقشة	54
1 -النتائج المستخلصة من الدراسة	54
2 -مناقشة النتائج	55

الخاتمة	58
المراجع	61
الملاحق	63

فهرس الجداول
والأشكال والملاحق

فهرس الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01-01	جدول عوامل تغير رأس المال العام	18
01-02	جدول مقياس لكارت الثلاثي	28
02-02	جدول نتائج معامل ثبات ألفاكرونباخ	29
03-02	جدول تكرارات العبارة الأولى من عبارات المحور الأول	35
04-02	جدول تكرارات العبارة الثانية من عبارات المحور الأول	35
05-02	جدول تكرارات العبارة الثالثة من عبارات المحور الأول	36
06-02	جدول تكرارات العبارة الرابعة من عبارات المحور الأول	36
07-02	جدول تكرارات العبارة الأولى من عبارات المحور الثاني	37
08-02	جدول تكرارات العبارة الثانية من عبارات المحور الثاني	37
09-02	جدول تكرارات العبارة الثالثة من عبارات المحور الثاني	38
10-02	جدول تكرارات العبارة الأولى من عبارات المحور الثالث	38
11-02	جدول تكرارات العبارة الثانية من عبارات المحور الثالث	39
12-02	جدول تكرارات العبارة الثالثة من عبارات المحور الثالث	39
13-02	جدول تكرارات العبارة الرابعة من عبارات المحور الثالث	40
14-02	جدول تكرارات العبارة الخامسة من عبارات المحور الثالث	40
15-02	جدول تكرارات العبارة الأولى من عبارات المحور الرابع	41
16-02	جدول تكرارات العبارة الثانية من عبارات المحور الرابع	41
17-02	جدول تكرارات العبارة الثالثة من عبارات المحور الرابع	42

18-02	جدول تكرارات العبارة الرابعة من عبارات المحور الرابع	42
19-02	جدول تكرارات العبارة الخامسة من عبارات المحور الرابع	43
20-02	جدول تكرارات العبارة السادسة من عبارات المحور الرابع	43
21-02	جدول تكرارات العبارة السابعة من عبارات المحور الرابع	44
22-02	جدول المتوسطات المرجحة للعبارات السابقة و الانحراف المعياري	45
23-02	جدول الاتجاهات للمحور الأول	46
24-02	جدول الاتجاهات للمحور الثاني	47
25-02	جدول الاتجاهات للمحور الثالث	48
26-02	جدول الاتجاهات للمحور الرابع	49
27-02	جدول معاملات الارتباط بين المحاور	50
28-02	جدول تحليل التباين ANOVA حسب الجنس	51
29-02	جدول تحليل التباين ANOVA حسب الفئات العمرية	52
30-02	جدول تحليل التباين ANOVA حسب المستوى التعليمي	53
31-02	جدول تحليل التباين ANOVA حسب مدة العمل	54

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01-02	شكل يوضح توزيع المستجوبين حسب الجنس	30
02-02	شكل يوضح توزيع المستجوبين حسب الفئات العمرية	31
03-02	شكل يوضح توزيع المستجوبين حسب المستوى التعليمي	31
04-02	شكل يوضح توزيع المستجوبين حسب مدة العمل	32
05-02	شكل يوضح تأثير التدقيق الداخلي على الأداء المالي للبنوك حسب الكفاءة المهنية	33
06-02	شكل يوضح تأثير التدقيق الداخلي على الأداء المالي للبنوك حسب الرقابة الداخلية	33
07-02	شكل يوضح تأثير التدقيق الداخلي على الأداء المالي للبنوك حسب آليات التدقيق الداخلي	34
08-02	شكل يوضح تأثير التدقيق الداخلي على الأداء المالي للبنوك حسب استقلالية التدقيق الداخلي	34

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	نسخة من الاستبيان	63
02	قائمة المؤسسات المصرفية	67
03	جدول البنوك وتكراراتها	68

المقدمة العامة

تمهيد

يعد التدقيق الداخلي من أهم الوظائف التي ترتكز عليها المنظمات، لما له من أثر في تصميم و تركيز و تطوير نظام الرقابة الداخلية و قياس و تقييم كفاءة استخدام الموارد المتاحة ،ولقد ازدادت الحاجة إلى وظيفة التدقيق الداخلي مع ازدياد الفضائح المالية التي هزت عددا من كبريات الشركات في العالم مثل Enron في الولايات المتحدة الأمريكية.

و تتزايد أهمية الدقيق الداخلي في المؤسسة المصرفية لما لها من أثر على سير العمل داخلها وصولا الى تحقيق أهدافها المتمثلة في تعظيم ربحية المساهمين و ضمان استمرارية العمل فيه و الحفاظ على القوة السوقية للسهم و من ثم الحفاظ على ودائع العملاء.

يكتسي موضوع الأداء المالي أو تقييم الأداء أو قياس الأداء أهمية كبيرة بالنسبة لأي مؤسسة اقتصادية كانت أو مالية ، خاصة في الفترة الحالية التي يشهد فيها العالم انهيار و إفلاس الكثير من الشركات و البنوك الأمريكية و الأوربية و التي كان من بين أهم أسباب انهيارها أو إفلاسها التناقض و الاختلاف في البيانات المحاسبية الصادرة عن هذه المؤسسات و أداؤها الحقيقي.

يعتبر تقييم أداء البنوك الجزائرية عملية ضرورية وملحة لما يشهده القطاع المصرفي الجزائري من تحولات و إصلاحات ، تمثلت أساسا في قانون النقد و القرض (90/10) و ما تبعه من تعليمات تنظيمية و إجرائية ، وقوانين معدلة ؛ و تقييم أثر هذه الإصلاحات على أداء ، كفاءة و مردودية البنوك، و مدى تأهيلها لمنافسة البنوك الإقليمية و الدولية .

و تكون عملية تقييم الأداء أو قياس الأداء المالي بواسطة مصلحة أو قسم داخل المؤسسات المصرفية ألا و هو التدقيق الداخلي من خلال دراسة و تحليل و تصحيح الأداء المالي داخل المؤسسة المصرفية .

طرح الإشكالية:

على ضوء ما تقدم يمكن لنا تحديد إشكالية الموضوع كالتالي:

فيما يتمثل دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة المصرفية ؟

و هذا التساؤل بدوره يقودنا إلى طرح مجموعة من الأسئلة الجزئية تتمثل في:

- هل التدقيق الداخلي موجود و مطبقا فعلا بالنسبة للمؤسسة المصرفية ؟
- ما هي مؤشرات الأداء المالي المعتمدة في للمؤسسة المصرفية ؟
- ما هي العلاقة بين التدقيق الداخلي و الأداء المالي بالنسبة للمؤسسة المصرفية ؟

الفرضيات:

- التدقيق الداخلي مطبق و لديه مصلحة خاصة في كل مؤسسة مصرفية.
- تطبق و تعتمد المؤسسة المصرفية على مؤشرات خاصة بالأداء المالي تكون فقط على مستوى البنوك على خلاف المؤسسات الاقتصادية الأخرى.
- علاقة التدقيق الداخلي بالأداء المالي على مستوى المؤسسات المصرفية علاقة قوية و تظهر من خلال التقرير الذي ترفعه دائرة التدقيق الداخلي بالبنك عن الوضعية المالية أو أداءها المالي للجهات المختصة.

دوافع اختيار الموضوع:

إن الدوافع التي جعلتنا نختار هذا الموضوع عديدة نذكر منها:

- أهمية الموضوع كون التدقيق الداخلي من أهم الوظائف التي ترتكز عليها المنظمات.
- ازدياد الفضائح و الأزمات المالية و المصرفية التي هزت أكبر الشركات و أدت إلى إفلاس أكبر البنوك الأمريكية.

هذا ما يدعونا للتساؤل و الرغبة في معرفة ما هو الدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي في تقييم الأداء المالي للمؤسسات المصرفية.

منهجية الدراسة:

تتضمن منهجية الدراسة اعتماد المناهج التالية:

- الجانب النظري: المنهج الوصفي حيث يبرز هذا المنهج الإطار النظري لمساهمة التدقيق الداخلي في الأداء المالي للمؤسسة المصرفية.
- الجانب التطبيقي: المنهج التحليلي لترجمة المعلومات النظرية و تحليلها و تبويبها و ترجمتها في أرض الواقع.

و تظهر أهمية الدراسة في:

- دور التدقيق الداخلي في المؤسسة المصرفية.
- كون التدقيق الداخلي من بين أهم الوظائف في المؤسسة.
- الاعتماد عليه في تقييم الأداء المالي للمؤسسة .

أهداف الدراسة:

إن أهم ما تمثله هذه الدراسة هو معرفة الاختلافات بين التدقيق الداخلي و الخارجي و كذا التعرف على المؤشرات المعتمدة في المؤسسات المصرفية لتقييم أداءها المالي و نهدف من كل هذا إلى المساهمة في الوعي العام بأهمية القطاع المصرفي عموما.

صعوبات الدراسة:

من خلال دراستنا للموضوع واجهنا بعض الصعوبات و التي تتمثل في عدم وجود مصلحة أو قسم خاص بالتدقيق الداخلي لإجراء التربص على مستوى المؤسسات المصرفية (الوكالات) والذي كان يقتصر فقط على مستوى المديرية العامة بالجزائر العاصمة.

محتويات الدراسة:

تناولنا في دراستنا للموضوع فصلين، قمنا بتقسيمها على الفصل الأول من خلال دراسة نظرية لمفاهيم التدقيق الداخلي و الأداء المالي في المؤسسات المصرفية و الفصل الثاني الذي قمنا فيه بدراسة ميدانية من خلال إسقاط تلك المفاهيم النظرية على الجانب التطبيقي

الفصل الأول

الأدبيات النظرية والتطبيقية

تمهيد الفصل:

تلعب المؤسسات المصرفية دورا حيويا في النظم الاقتصادية الحديثة، بما تمتاز به من وظائف و ما تزاوله من نشاط، إذ يعتبر التطور الذي حدث على وظيفة التدقيق الداخلي استجابة للتطورات التي حدثت في بيئة الأعمال بشكل عام، حيث أن التدقيق الداخلي نشأ كوظيفة رقابية هامة داخل المؤسسات و بدأ تركيزه على النواحي المالية و المحاسبية، لكن التطور الذي حدث في بيئة الأعمال المصرفية أوجب على وظيفة التدقيق الداخلي أن تتطور لتشمل جوانب التدقيق التشغيلي و تقديم الاستشارات الإدارية و الفنية العالية، مما رفع من أهمية و مساهمة هذه الوظيفة في تحسين الأداء المالي من خلال دعم المؤسسات المصرفية، و تصميم و تطوير نظام فعال للرقابة الداخلية.

و سيقتصر هذا الفصل على دراسة التدقيق الداخلي و الأداء المالي للمؤسسة المصرفية و لقد ارتأينا أن نقسمه إلى مبحثين:

المبحث الأول: الأدبيات النظرية، مفاهيم عامة حول التدقيق الداخلي و الأداء المالي في المصارف.

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية، الأبحاث و الدراسات العلمية السابقة.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التدقيق الداخلي و الأداء المالي في المصارف

و تعتبر وظيفة التدقيق الداخلي من الوظائف المهمة في المصارف، لما لها من أثر في تصميم و تطوير نظام الرقابة الداخلية و قياس و تقييم كفاءة استخدام الموارد المتاحة، مما يعزز فرص الاستغلال الأمثل للموارد وصولا إلى الجودة الشاملة و بالتالي الصمود في وجه المنافسة.

أولا: الإطار المفاهيمي للتدقيق الداخلي في المصارف.

1) ماهية التدقيق الداخلي و أنواعه:

يعرف التدقيق الداخلي حسب تعريف معهد المراجعين الداخليين على أنه "نشاط مستقل، تأكيد موضوعي واستشاري، مصمم لزيادة قيمة المنشأة وتحسين عملياتها، ومساعدتها على انجاز أهدافها بواسطة منهج منظم دقيق لتقييم وتحسين فاعلية عمليات إدارة المخاطر، الرقابة، حوكمة المؤسسات".[1]

1-1: أهداف التدقيق الداخلي:

يمكن أن نحدد هدفين رئيسيين للمراجعة الداخلية هما:

- التقييم الدوري لسياسات المحاسبية و المالية وكل المتعلقة بها و التأكد من أنها تسير حسب الخطة الموضوعة دون انحراف.
- التقييم الدوري لسياسات الإدارية و الإجراءات التنفيذية المتعلقة بها و إبداء الرأي حيالها بغرض تحسينها و تطويرها لتحقيق أعلى كفاءة إدارية.

و هناك أهداف ثانوية أخرى تتمثل في:

- التأكد من دقة البيانات المحاسبية المستعملة في الدفاتر و السجلات التي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات و رسم السياسات و متابعة تنفيذها و القيام بتحليل البيانات تحليلا سليما.
- اكتشاف الأخطاء و الغش و التلاعبات في الوقت المناسب و العمل على تصحيحها و منع تكرارها في المستقبل.
- مراعاة التزام الموظفين بالسياسات و الإجراءات المرسومة.

[1] the institute of internal auditors, definition of internal auditing (on line), available at :www.theiia.org.

1-2: أنواع التدقيق الداخلي:

و يقصد عند تحديد أنواع المراجعات تحديد الصفة القانونية للمنشأة التي تقوم بالمراجعة، و كذا هناك مراجعات مستمدة من القانون في حين مراجعات لا يتطلب القانون إجراءها و إنما لغرض أو لأخر يحرص أصحابها على أن تتم حتى يطمئنوا إلى سلامة و صحة حساباتهم. [1]

أ) حسب درجة الشمولية:

1 -المراجعة الكاملة: إن المراجعة الكاملة هي التي تخول للمراجع إطارا غير محدد للعمل الذي سيؤديه، و فيها يستخدم رأيه الشخصي في تحديد درجة التفاصيل فيما يقوم به من أعمال.

2 -المراجعة الجزئية: و هي المراجعة التي يقتصر فيها عمل المراجع على بعض العمليات المعينة أو بمثابة ذلك النوع من المراجعة التي توضع فيها بعض القيود على نطاق فحص المراجع للعمليات المالية.

ب) من حيث الإلزام القانوني(مراجعة يتطلبها القانون، مراجعة لا يلزم بها القانون):

1 -المراجعة الإلزامية: و هي المراجعة التي ألزم القانون القيام بها، حيث ألزم القانون عدد كبير من المؤسسات بمراجعة حساباتهم و أهم هذه المؤسسات شركات الأموال.

2 -المراجعة الاختيارية: و يقصد بها التي تتم بإرادة الملاك أو الإدارة من غير إلزام قانوني لذلك، مثل المؤسسات الفردية و شركة التوصية البسيطة و شركة التضامن.

ج) من حيث التوقيت:

1-المراجعة المستمرة: و هي المراجعة التي تتم بصورة مستمرة على مدار السنة المالية على أن يقوم المراجع في النهاية بمراجعة أخيرة للقوائم المالية بعد إقفال الدفاتر و الحسابات، على أن تتم هذه المراجعة وفق برنامج زمني محدد و منظم مسبقا و على أساسه يقوم المراجع أو مندوبيه بالمراجعة على أساس هذا البرنامج الموضوع و المسطر مسبقا.

2_المراجعة النهائية: و هي المراجعة التي تتم بعد انتهاء السنة المالية و إعداد القوائم المالية في شكل التقارير المالية التي يصادق عليها كل من المراجع و مندوبيه.

[1] وجدان على أحمد، دور الرقابة الداخلية و المراجعة الخارجية في تحسين أداء المؤسسة بجامعة الجزائر3، مذكرة ماجستير،2010،ص65-73

د) من حيث نوع المؤسسة:

1-المراجعة العامة: تنصب المراجعة العامة على المؤسسات ذات الصفة الحكومية أو غير الحكومية و لكن تخضع للقواعد الحكومية الموضوعية، و الأموال المستغلة في هذه المؤسسات لها صفة العمومية، و يقوم الجهاز المركزي للمحاسبات بفحص الحسابات و تقديم تقريـــــــــــــره السنوي عنه.

2_المراجعة الخاصة: و هي مراجعة المنشآت التي تعود ملكيتها للأفراد سواء شركات الأموال أو شركات الأشخاص و تعود ملكية رأس المال إلى الأفراد، فبالنسبة لشركات الأموال تكون المراجعة إجبارية على عكس شركات الأفراد تكون اختيارية.

ه) من حيث الهيئة التي تقوم بالمراجعة:

1- المراجعة الداخلية:وهي المراجعة التي تتم بواسطة طرف من داخل الوحدة الاقتصادية قد تكون هيئة أو مراجع تابع كموظف في المنشأة، وتهدف بالدرجة الأولى إلى خدمة الإدارة عن طريق التأكد من أن نظم الرقابة الداخلية فعالة وتقدم بيانات سليمة ودقيقة للإدارة . ويمثل أحد فروع الرقابة الداخلية وأداة في يد الإدارة تعمل على مدها بالمعلومات المستمرة بهدف اكتشاف الأخطاء والتلاعب والانحراف عن السياسات المرسومة .

2_ المراجعة الخارجية: و هي المراجعة التي تتم بواسطة طرف خارج الوحدة الاقتصادية، حيث يكون مستقلا تماما عن إدارة الوحدة أو المنشأة.

و) من حيث الشمول:

1- مراجعة عادية: و يقصد بها فحص البيانات المثبتة بالدفاتر و السجلات و المستندات و القوائم المالية للتأكد من مدى عدالة القوائم المالية و دلالتها للمركز المالي و مدى الاعتماد عليها و إصدار تقرير يحتوي على رأي فني محايد لعدالة هذه القوائم.

2_ مراجعة لغرض معين: و يقصد بها مراجعة موضوع محدد لهدف محدد بهدف البحث عن حقائق معينة و الوصول إلى نتائج محددة.

2) أسس ومتطلبات تطبيق التدقيق الداخليفي المصارف:

لتحقيق أهداف عملية التدقيق والرقابة على أعمالا لمنظمات المصرفية يتطلب مراعاة الأسس الإدارية والمالية والمحاسبية كالتالي:[1]

أ.الأسس الإدارية: تعتبر الأسس الإدارية التي يستند إليها الأداء المصرفي ذات أهمية بالغة،لغرض تحقيق أهداف عملية التدقيق الداخلي وذلك من حيث:

[1] ابراهيم رباح ابراهيم المدهون، دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف بقطاع غزة، دراسة تطبيقية، مذكرة ماجستير، فلسطين، 2011، ص 22،23 .

– وضوح الأهداف الرئيسة والثانوية للمصرف؛حيث يسترشد المسؤولين بهذه الأهداف ويعملون على تحقيقها.

– تقسيم العمل حيث يتم من خلاله تحديد مراكز التكلفة والمسؤولية وتخصيص عمل معين لكل دائرة وقسم؛ وبالتالي تسهيل عملية التدقيق والرقابة.

– تطبيق محاسبة المسؤولية بالاعتماد على تقسيم العمل؛بحيث يمكن محاسبة المسؤول في كل قسم أو دائرة عن أوجه القصور في عمله،بعد إعطاء قدرا من السلطة يتناسب والمسؤولية الملقاة على عاتقه.

– تطبيق الإدارة بالاستثناء حيث يتم من خلاله الاهتمام بالقضايا التي تخرج عما يجب أن تكون عليه،من خلال إبلاغ المستويات الإدارية العليا بأية تغييرات جوهرية تواجه الإدارات التنفيذية الوسطى والدنيا أثناء التنفيذ،أو عن أي خلل أو قصور في الأداء الفعلي عن الأداء المستهدف من أجل تحليل الوضع وإيجاد حلول عملية له،بالإضافة إلى مبدأ السرية المهنية الخاص بالعمل المصرفي،ومبدأ حسن المعاملة ومبدأ سرعة التنفيذ.

ب.الأسس المالية والمحاسبية: ينبغي على التدقيق الداخلي مراعاة مجموعة من الأسس المالية والمحاسبية، لتحقيق أهداف عملية التدقيق والرقابة على أعمال المؤسسات المصرفية، وأهمها:

– مراقبة السيولة وهي تعني احتفاظ المصرف بقدر من ودائع عملائه في صورة نقدية أو شبه نقدية يمكن تحويلها إلى نقدية بشكل سريع جداً وبدون تكاليف إضافية،وذلك بهدف تلبية طلبات عملائه الطارئة، ويتم هذا من خلال إيجاد حالة من التوازن بين حجم النقدية المحتفظ بها وحجم النقدية المستثمرة لأن غياب التوازن يقود إلى المخاطرة.

– توفير الأمان وهو يعني ضمان حقوق عملاء المصرف وجعلها في متناول أيديهم في الوقت الذي يرغبون فيه؛ الأمر الذي يعني وجود علاقة طردية بين الأمان وحجم السيولة، إلا أن ارتفاع درجة الأمان؛ تقود إلى ضياع فرص استثمارية للمصرف؛لأن النقدية المتوفرة لا يتم استثمارها وبالتالي تقل عائداتها؛ لذلك يجب على إدارة المصرف إيجاد حالة من التوازن بين حجم السيولة المطلوب توفرها، ودرجة الأمان اللازمة.

– تعظيم الربحية ويتحقق هذا المبدأ من خلال متابعة التوازن بين حجم السيولة ودرجة الأمان، وهو يعتمد على أنواع الودائع المتعددة.

2-1: إجراءات التدقيق الداخلي في المصارف:

أدت التغيرات التي حصلت في المحيط الاقتصادي والمالي، في السنوات الأخيرة إلى ظهور عوامل جديدة تؤثر على القطاع المصرفي،كالتكنولوجيا، المنافسة الحادة، التي تؤثر على عوائد المنشآت المالية.[1]

وعند التدقيق في مصدر هذا الضعف،غالباً ما يتضح أنه ناتج عن تراكم سوء التحكم في الالتزامات والمخاطر، واختلال نظام الرقابة الداخلية لهذه البنوك، ويمكن حصر إجراءات الرقابة الداخلية للبنوك فيما يلي:

أ.تحديد واضح لأهداف الرقابة الداخلية:

غالباً ما تحدد الأهداف العامة من قبل الإدارة العامة للبنك، التي توجد الوسائل المادية لضمان السير الطبيعي للأجهزة التنفيذية، ورغم أن لكل منشأة مالية خصوصياتها وأهدافها الخاصة، غير أنها لا تنحرف كثيرا عن الأهداف العامة المشتركة، والتي تمنح للمراقبة الداخلية كل الوسائل الضرورية لتحقيق الأهداف التالية:

- المحافظة على تأمين العمليات.

- الرفع من فعالية ونوعية الخدمات.

- التأكد من احترام تحقيق الأهداف الموضوعة من الإدارة.

ب.استعمال دليل الإجراءات:

يعتبر دليل الإجراءات وسيلة فعالة للتحكم في العمليات والتنفيذ الصحيح لها، خاصة أن نشاط البنوك يمتاز بدرجة عالية من المخاطرة، فلا بد من توجيه الأفراد والمسؤولين إلى تنفيذ العمليات المصرفية الأقل خطورة غير أن في الواقع العملي نصادف حالتين:

- إما عدم وجود دليل خاص بالإجراءات التنفيذية، نتيجة عدم إدراك المسؤولين لفائدته.

- أو أن يكون الدليل موجود لكنه غير قابل للاستغلال، ويرجع ذلك لعدم ملائمته لأوضاع أو لوجود تعقيدات تصعب على مُستخدميه فهمها.

ولضمان فعالية دليل الإجراءات لابد أن يتميز بما يلي:

- الوضوح والشمولية في مضمونه.

[1]-إيهاب ديب مصطفى رضوان، أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية، مذكرة ماجستير، فلسطين، 2012، ص23.

- أن يكون تحت تصرف كل من يهمه الأمر.

- يتم تنفيذه بإحكام.

- إعادة النظر في مضمون الدليل بصفة مستمرة.

جـــ.الفصل بين الوظائف:

إن من خصائص المراقبة الداخلية هي ضمان الفصل بين الوظائف والمهام غير المتجانسة،بمعنى آخر الفصل بين كل من:

- مهام التصديق والتصريح التي غالباً ما يتكفل بها أشخاص معينة من الإدارة العامة.

- مهام خاصة بالتنفيذ للعمليات المصرفية: المحاسبة، الخزينة.....الخ.

- مهام المراقبة والتدقيق لمجمل العمليات والإجراءات، وبما أن هذه الأخيرة متعددة فلا يمكن ضمان فحصها باستمرار، لذلك تبقى أفضل وسيلة للتحكم هي المراقبة الذاتية.

د. الموضوعية في الحسابات:

الحساب هو أداة ضرورية للمعاملات البنكية، لذلك فان البنوك تسجل عددا كبيرا جدا من أرقام الحسابات، التي من خلالها يتم تنفيذ كل العمليات المالية والمحاسبية، وعليه من الضروري وجود نظام يبين ويفسر حقيقة هذه الحسابات، بشكل يجنب البنك تحمل المخاطر التي غالبا ما نجدها في المنشآت البنكية.

ه. مراجعة داخلية فعالة:

تضمن المراقبة الداخلية تنفيذ العمليات بشكل سليم يطابق الإجراءات الداخلية للبنك، فهي تعتبر المستوى الأول من المراقبة باعتبارها مندمجة في النظام السائد، حيث يضمن تطبيقها، غير أن مهنة البنوك تتحمل مخاطر عديدة لا بد من التحكم فيها، عن طريق تحديد العمليات الأكثر عرضة للأخطار مثل تسجيل الحسابات، الضمانات، القروض.....الخ، لذلك تحتاج البنوك إلى مستوى ثاني من المراقبة يتمثل في التدقيق الداخلي التي تتحقق من سلامة التنفيذ، فالتدقيق هو مراقبة المراقبة ، بحيث تصادق على صحة ومصداقية المعلومات المستخدمة في البنوك، كما تضمن تطبيق القواعد والسياسات العامة للإدارة، وتسعى إلى تحقيق الفعالية، التي تعتبر عنصرا مهما جدا في عمل البنوك، إذ أن مخاطر عدم الفعالية قد تؤدي إلى شلل كلي في النظام.

و. كفاءة نظام المعلومات ومراقبة الأداء:

تعرف مراقبة الأداء بأنها مجموعة من التقنيات والأنظمة هدفها تقدير وتحسين باستمرار النتائج المحققة، الشيء الذي يعطي للمراقبة الداخلية ضمانا مزدوجا وذلك من خلال:

– تقدير النتائج: والذي يسمح للبنك بمعرفة أوضاعها عن طريق نظام معلومات خاص بالتسجيل، ومن خلال هذا النظام تكتشف المراقبة الداخلية الأخطاء والانحرافات ومصدر الفروق المسجلة بالنسبة للموازنات التقديرية.

– تحسين النتائج: فلا بد أن يضمن النظام للبنوك الوسيلة التي تسمح البحث باستمرار عن تحقيق أكبر فعالية ممكنة وتحسين العوائد والكشف السريع لأخطاء التسجيل والتكيف مع المحيط وتغيراته.

وانطلاقا من هذا فإن التدقيق مع مرور الزمن تحول من تقييم يكشف عن الأخطاء إلى عملية تقدير وتنبؤ لهذه الأخطاء خاصة في تعاملات البنوك بأنظمة أو تجهيزات جديدة للاستغلال والتي غالباً ما تحتاج إلى إجراءات مراقبة خاصة تسمح بتفادي سوء التحكم في النظام.

ثانيا: ماهية الأداء المالي في المؤسسة المصرفية

قبل التطرق إلى مفهوم الأداء المالي وأهم مؤشراته نرى من الضروري أولا تحديد مفهوم الأداء.

1) تعريف الأداء :[1]

إن تحديد تعاريف ومفاهيم دقيقة للمصطلحات والاتفاق عليها يعد من الأهداف التي يصعب تحقيقها وخاصة في العلوم الإنسانية والاجتماعية،ومن بين المصطلحات التي لم تلقى تعريفا وحيدا وشاملا مصطلح الأداء، بل هناك من يستخدم مصطلحات عدة كالكفاءة، الفعالية، الإنتاجية لتعتبر كمرادفات له، ولكن هذا غير صحيح في علوم التسيير والاقتصاد وإعطاء تعريفا وحيدا والاقتصار عليه يعد غير كاف للوصول إلى مفهوم الأداء،بل يجب عرض العديد من التعاريف للوصول إلى المفهوم الذي يناسب البحث.

إن أصل كلمة أداء ينحدر إلى اللغة اللاتينية أين توجد كلمة*performer*التي تعني إعطاء, و ذلك بأسلوب كلي, شكل لشيء ما, بعد ما اشتقت منها لفظة *performance* و أعطتها معناها, و يرى بعض الباحثين فيه ما يلي:" أداء مركز ذو مسؤولية ما يعني الفعالية و الإنتاجية التي يبلغ بهما هذا المركز الأهداف التي قبلها. الفعالية تحدد في أي مسؤولية تحقق الأهداف. الإنتاجية تقارن النتائج المتحصل عليها بالوسائل المستخدمة في ذلك".

[1]– عـــــادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية – قياس وتقييم– ، مذكرة ماجستير ،جامعة محمد خيضـــــر ، بســكـــــــرة،2001-2002،ص2-4.

1.1) تعريف الأداء المالي:

يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء الشركات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف و يعبر على أداء الشركات حيث أنه الدعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة، و يساهم في إتاحة الموارد المالية و تزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المالي المختلفة و التي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح و تحقيق أهدافهم.[1]

و مما سبق فان الأداء المالي:

- أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية.

- أداة لتدارك الثغرات و المشاكل التي قد تظهر.

كما يمكن تعريفه على أنه:" تشخيص الوضع المالي للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء قيمة و مجابهة المستقبل من خلال اعتمادها على الميزانيات، جدول حسابات النتائج، الجداول الملحقة، و لكن لا جدوى من ذلك إذا لم يأخذ الظرف الاقتصادي و القطاع الصناعي الذي تنتمي إليه المؤسسة النشطة في الدراسة"

2) أهم المؤشرات المالية لتقييم الأداء المالي للمؤسسة:

1.2) التحليل بواسطة النسب المالية:تعتبر النسب المالية من أهم محاور التحليل الذي تستعمله المؤسسة لتحليل مركزها المالي، و لا يمكن استعمال النسب للحكم على وضعية المؤسسة إلا بمقارنتها مع النسب النموذجية (المعيارية) الموضوعة من طرف المؤسسة أو من طرف القطاع الذي تنشط فيه هذه المؤسسة.

فأسلوب النسب المالية هو دراسة العلاقة بين عناصر القوائم المالية، ثم تفسير مدلول تلك العلاقة من خلال مقارنتها بالنسب المعيارية المتعارف عليها بين الماليين و المحللين و من أهم هذه النسب نجد:

نسب السيولة.

نسب النشاط.

نسب التمويل و الاستقلالية المالية.

نسب المردودية.

[1]-محمد محمود الخطيب، العوامل المؤثرة على الأداء المالي (الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات)،ط1، دار الحامد، عمان ، 2010، ص 48.

أ) نسب السيولة: تشير السيولة إلى مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها الجارية عندما يحين ميعاد استحقاقها، وتهدف هذه المجموعة من النسب إلى تحليل و تقييم رأس المال العام و التعرف على درجة تداول عناصره، والهدف الرئيسي من تحليل هذه النسب هو الحكم على مقدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها الجارية، وتتضمن هذه النسبة مجموعة من النسب و هي:

السيولة العامة.

السيولة المختصرة.

السيولة الفورية.

أ.1) نسبة السيولة العامة:تعبر هذه النسبة عن مقارنة الأصول قصيرة الأجل مع الخصوم قصيرة الأجل و تحسب كما يلي:[1]

(مخزون + حقوق + نقدية)/ قروض قصيرة الأجل.

أو الأصول المتداولة / القروض قصيرة الأجل ≥ 1

يجب أن تكون هذه النسبة أكبر من 1، أي تحقق رأس مال عامل صافي ايجابي، مما إما كانت أقل من 1 فالمؤسسة في حالة سيئة و عليها تدارك ذلك بزيادة الديون طويلة الأجل أو زيادة رأس مالها أو تخفيض ديون قصيرة الأجل.

أ.2) نسبة السيولة المختصرة:تقيس هذه النسبة قدرة سداد المؤسسة في المدى القصير و تحسب كما يلي:

(الأصول قصيرة الأجل – المخزونات) / القروض قصيرة الأجل.

و بمعنى أخر(قيم قابلة للتحقق + قيم جاهزة) / القروض قصيرة الأجل.

تحسب هذه النسبة بعد النسبة الأولى للتحقق من تغطية الديون قصيرة الأجل.

أ.3) نسبة السيولة الفورية:تبين هذه النسبة قدرة المؤسسة على الدفع الفوري من موجوداتها لسداد ديونها و تحسب بالعلاقة التالية

النقدية / قروض قصيرة الأجل.

ب) نسب النشاط: تقيس نسب النشاط الكفاءة التي تستخدم بها المؤسسة الموجودات أو الموارد المتاحة لها عن طريق إجراء مقارنة فيما بين مستوى المبيعات و مستوى الاستثمار في عناصر الموجودات.

و يمكن تلخيص أهم نسب النشاط فيما يلي:

[1]، 1991، ص 46- 48. منير صالح هندي، الإدارة المالية: مدخل تحليلي معاصر، المكتب العربي الحديث، ط2،الإسكندرية

ب.1) معدل دوران المخزون: تمثل هذه النسبة سرعة دوران المخزون لدى المؤسسة و هي تعبر عن عدد المرات التي يدور المخزون خلال دورة الاستغلال و تحسب كما يلي:[1]

في المؤسسات التجارية:

تكلفة شراء بضاعة / متوسط المخزون

ب.2) معدل دوران الأصول المتداولة: يعني ذلك دراسة العلاقة بين الأصول و استخداماتها و تعبر هذه النسبة على مدى كفاءة إدارة هذا النوع من الأصول و توليد مبيعات منها:

و يحسب هذا المعدل بالعلاقة التالية:

صافي المبيعات / الأصول المتداولة

ج) نسب التمويل و الاستقلالية المالية: تعبر هذه المجموعة من النسب عن الهيكل التمويلي للمؤسسة و مكوناته و مدى اعتمادها عن المصادر المختلفة للتمويل سواء الداخلية أو الخارجية، و من أهم هذه النسب نجد ما يلي:

ج.1) نسبة التمويل الدائم: تعبر هذه النسبة على مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة للمؤسسة و تحسب بالعلاقة التالية:

الأموال الدائمة / الأصول الثابتة = 1

يجب أن تكون قيمة هذه النسبة تساوي 1، أي قيمة الأموال الدائمة مساوية لقيمة الأصول الثابتة، و هو ما يجعل رأس المال العامل معدوم.

ج.2) نسبة التمويل الذاتي: توضح هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة في تمويل استثماراتها بإمكانياتها الخاصة و نحسب بالعلاقة التالية:

الأموال الخاصة / الأصول الثابتة

كلما كانت هذه النسبة أكبر من 1 كان ذلك مؤشرا على الاستقلالية المالية للمؤسسة في تمويل استثماراتها.

ج.3) نسبة الاستقلالية المالية: تقيس هذه النسبة درجة استقلالية المؤسسة عن دائنيها و تحسب بالعلاقة التالية:[2]

---

[1] أحمد عطاالله القطامين، التخطيط الاستراتيجي و الإدارة الإستراتيجية (مفاهيم و نظريات تطبيقية) ط1، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، الأردن،1996 ص 167.

[2] Stéphane Griffiths, gestion financière, édition chihab, Alger,1996, p373.

الأموال الخاصة / مجموع الديون

عادة ما يفضل الماليون أن تكون هذه النسبة محصورة بين 1 و 2، و إذا كانت كذالك فان البنوك توافق على إقراض المؤسسة.

ج.4) نسبة التمويل الخارجي: تعبر هذه النسبة على مدى اعتماد المؤسسة على الأموال الخارجية في عملية التمويل، و تحسب بالعلاقة التالية:

مجموع الديون / مجموع الخصوم

كلما قلت هذه النسبة زادت من ثقة الممولين في قدرة المؤسسة بالوفاء بديونها.

د) نسب المردودية: تعبر هذه النسب على قدرة مسيري المؤسسة على الاستخدام الأمثل لمواردها المتاحة بفعالية و كفاءة للحصول على العائد و من أهم هذه النسب ما يلي:

د.1) المردودية المالية: تمثل الربح المتحصل عليه مقابل كل وحدة نقدية من الأموال الخاصة المستعملة و تحسب بالعلاقة التالية:[1]

النتيجة الصافية (R net)/ الأموال الخاصة (CP)

من الأحسن أن تكون هذه النسبة مرتفعة حتى لا توجد المؤسسة صعوبات في جذب مساهمين جدد إذا كانت بحاجة إلى ذلك.

د.2) المردودية الاقتصادية: تعبر عن كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها لتحقيق الأرباح و تحسب بالعلاقة التالية:[2]

النتيجة الصافية / مجموع الأصول

د.3) المردودية التجارية (نسبة الربحية الصافية) تعبر هذه النسبة عن مدى تحقيق المؤسسة لنتيجة صافية أي باستبعاد الضرائب المدفوعة عن رقم الأعمال، و تحسب كالأتي:

النتيجة الصافية / رقم الأعمال خارج الضرائب

لا يتوقف استخدام هذه النسبة على دراسة المؤسسة بحد ذاتها فقط، بل تسع إلى حدد مقارنتها مع نسب المؤسسات التي تنشط في نفس القطاع، لأن ضعف هذه النسبة أمام نسب المؤسسات الأخرى يعني ضعف وضعها التنافسي في قطاع نشاطها.

د.4) مردودية النشاط (نسبة الهامش الإجمالي): تسمح هذه النسبة باكتشاف القدرات التجارية للمؤسسة، و تحسب بالعلاقة التالية:

[1] Jean peine, gestion financière, paris, 1986,p181-182.

[2] إلياس بن ساسي و يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)ط2،ج2،دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، عمان، 2011 ص 167.

الهامش الإجمالي / رقم الأعمال خارج الضريبة

و من الأحسن أن تكون هذه النسبة مرتفعة.

2.2) مؤشرات التوازن المالي:هناك 3 توازنات تستعمل من طرف المحلل المالي، و تتمثل أساسا في رأس المال العامل، احتياج رأس المال العامل، و الخزينة.

1.2.2) رأس المال العامل FR: هو فائض الأموال الدائمة على الأصول الثابتة، و يمكن حسابه بطريقتين:[1]

من أعلى الميزانية: رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة $FR \geq 0$

من أسفل الميزانية: رأس المال العامل = الأموال المتداولة – الديون قصيرة الأجل $FR \geq 0$

جدول رقم1-1: يوضح عوامل تغير رأس المال العام

عوامل انخفاض رأس المال العامل	عوامل ارتفاع رأس المال العامل
زيادة رأس مال الشركة	النقص في الأموال الدائمة
تكوين مختلف الاحتياطات	تخفيض رأس المال
ارتفاع القروض طويلة الأجل	توزيع جزء من الاحتياطات أو نتائج رهن التخصيص
تحقيق الأرباح	حصول خسائر
التناول عن الاستثمارات بالبيع	الزيادة في مستوى المخزون لمواجهة الطلب الزائد

المصدر: من إعداد الطالبة.

2.2.2) التفسير المالي لرأس المال العامل:

أ) رأس المال العامل الموجب:في هذه الحالة يكون هناك زيادة في السيولة قصيرة الأجل على الالتزامات قصيرة بمعنى تستطيع مواجهة التزاماتها لأن لديها فائض في السيولة.

ب) رأس المال العامل المعدوم:هذه الحالة المثلى في المؤسسة، أي مجموع الاستحقاقات تساوي مجموع الالتزامات بصفة دقيقة.

ج) رأس المال العامل السالب:في هذه الحالة فان السيولة لا تغطي بصفة إجمالية المستحقات، و هنا سوف تواجه المؤسسة مشاكل من جانب التوازن المالي، و خاصة بالنسبة للقدرة على الدفع و الاستدانة.

[1]P. conso, R. lavande. Fonds de roulement et politique financière. Dunda, paris,1982,p08.

3.2.2) احتياج رأس المال العاملBFR:

تصبح الديون قصيرة الأجل ما لم يصل موعد تسديدها و تسمى موارد الدورة، بينما الأصول المتداولة التي لم تتحول بعد إلى سيولة فتسمى احتياج الدورة الاستغلال، فيحاول المسير المالي الاستعانة بالموارد المالية في تنشيط دورة الاستغلال، على أن تكون ملائمة بين استحقاقية الموارد مع الاحتياجات[1] و تحسب بالعلاقة التالية:

احتياج رأس المال العامل BFR=(أصول متداولة – قيم جاهزة) – (ديون قصيرة الأجل – السلفات المصرفية)

4.2.2) تغيرات احتياجات رأس المال العامل:

أ) احتياج رأس المال العامل الموجب:هذا يدل على أن المؤسسة بحاجة إلى مصادر أخرى تزويد مدتها عن السنة، و ذلك لتغطية احتياجات الدورة و تقدر قيمة تلك المصادر قيمة احتياجات رأس المال العامل، مما يتوجب وجود رأس مال عامل موجب لتغطية العجز.

ب) احتياج رأس المال العامل السالب:هذا يعني أن المؤسسة قد غطت احتياجات دورتها، و لا تحتاج على موارد أخرى و نقول أن الحالة المالية للمؤسسة جيدة.

ج) احتياج رأس المال العامل المعدوم:عندما تكون موارد الدورة تغطي احتياجات الدورة، هنا يتحقق توازن المؤسسة، مع الاستغلال الأمثل للموارد.

5.2.2) الخزينة: هي مجموع الأموال التي بحوزة المؤسسة لمدة دورة الاستغلال، و هي تشمل صافي قيم الاستغلال أي ما تستطيع المؤسسة توفيره من مبالغ سائلة خلال دورة الاستغلال.

و يمكن حساب الخزينة بطريقتين:

الخزينةT : رأس المال العامل الإجمالي – احتياج رأس المال العامل الإجمالي.

يمكن أن نميز ثلاث حالات للخزينة:

أ) الخزينة الموجبة: هذا يدل على أن رأس المال العامل قادر على تمويل احتياجات الدورة، و هناك فائض يضم إلى الخزينة.

ب) الخزينة السالبة: نجد أن احتياجات رأس المال العامل أكبر من رأس المال العامل، أي أن المؤسسة تفتقر إلى أموال تمول بها عمليات الاستغلال فتلجأ إلى الاقتراض قصير الأجل.

ج) الخزينة الصفرية: هذا يعني أن رأس المال العامل مساوي لاحتياج رأس المال العامل، و هي الوضعية المثلى للخزينة.

[1]A. burlaud,J.Y.Eglem,P.Mykita, o.p.cit, p.138.

ثالثا: علاقة التدقيق الداخلي بالأداء المالي في المصارف.

تتطلب المعايير المهنية أن يتم إصدار تقرير في حالة تعامل منشآت المحاسبة مع القوائم المالية و يحدث مثل هذا التعامل حتى إذا ساعدت منشأة المحاسبة العميل فقط في إعداد القوائم و عدم قيامها بالمراجعة.

و تقوم منشأة المحاسبة بإصدار أنواع متعددة من التقارير فيما يتعلق بالمراجعة و باقي خدمات التصديق الأخرى.

ويمثل تقرير المراجعة الخطوة الأخيرة في عملية المراجعة ككل كما قد تصدر تقارير عن تقييم نظام الرقابة الداخلية.[1]

و تعتبر التقارير وسيلة تؤكد لمستخدمي المعلومات المختلفين عن صدق و شرعية المعلومات التي تحتويها القوائم المالية كما أنها تساعد الإدارة و المساهمين في معرفة القصور في الرقابة الداخلية و إمكانية تلاقيها كذلك أن هذا التقرير الذي يعده المراجع الخارجي يعتبر وسيلة تستخدمها الإدارة لمعرفة جوانب الخلل في الإدارة و إمكانية تحسينه خصوصا أن المراجع يستخدم التحليل في المراجعة من خلال استخدام نسب الأداء (السيولة ، المرونة) و هذا يتيح للإدارة معرفة جوانب للضعف في الإدارة بالإضافة إلى قيام المراجع بكشف التلاعب و الغش و الاختلاس إن وجد و كل هذه المعلومات تمكن الإدارة من تحسين الأداء في المؤسسة.

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية،الأبحاث و الدراسات العلمية السابقة

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة.

1) عرض الدراسات باللغة العربية:

- ✓ محمد باسو(2012) دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة مخاطر الائتمان المصرفي، (دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة ورقلة)، مذكرة ماستر ، جامعة ورقلة، BADR 2012، لحل الإشكالية المطروحة حول، ما مدى قيام المدقق الداخلي بدوره في تفعيل إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك الجزائرية؟كما هدفت الدراسة إلى طبيعة المخاطر التي يتعرض لها المصرف و دور عملية التدقيق الداخلي في التقليل من حجم مخاطر الائتمان المصرفي وكذا دور المدقق الداخلي في التنبؤ بهذه المخاطر و مراجعة التدابير و الإجراءات التي يعدها بنك الفلاحة و التنمية بورقلة لتطوير إدارة مخاطر الائتمان لديها،و لتحقيق أهداف هذه الدراسة تم الاعتماد على الجانب التطبيقي على أسلوب دراسة الحالة من خلال معلومات متوفرة من بنك (وكالة ورقلة)BADR.

[1] ألفين أرينز+ جيمس لوبك، المراجعة مدخل متكامل، تعريب محمد عبد القادر الدسيطي و أخرون، المملكة العربية السعودية،2008، دار المريخ للنشر، ص 62 .

كما يمكن تلخيص نتائج الدراسة في:

- يركز المدققون الداخليين في عملهم بشأن إدارة المخاطر على توفير تأكيد حول موثوقية و ملائمة المعلومات.

- يبذل المدقق الداخلي العناية المهنية الواجبة عند قيامه بإجراءات التحليل في تطبيق مبادئ عمليات إدارة المخاطر و كذا تقديم استشارات لإدارة المخاطر و ليس من مهامه القيام بعملية إدارة المخاطر.

- ✓ يوسف سعيد يوسف المدلل، دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي و الإداري (دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين المدرجة في سوق فلسطين الأوراق المالية)، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، 2007.لحل الإشكالية المطروحة، هل أن وظيفة التدقيق الداخلي تقوم بالدور المنوط بها في ضبط الأداء المالي و الإداري للشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية؟، كما هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية التدقيق الداخلي في تقييم كفاءة و فعالية الإدارة و كذا دور التدقيق الداخلي في تقييم و تقويم نظام الرقابة الداخلية، و لتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي بجمع المعلومات المطلوبة من خلال استبيان تم توزيعها على جميع وحدات التدقيق الداخلي في الشركات المساهمة العامة المدرجة أسهمها للتداول في سوق فلسطين للأوراق المالية.

و يمكن تلخيص نتائج الدراسة الميدانية ، أن هناك دورا ملموسا لوظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء الإداري و المالي في شركات المساهمة العامة الفلسطينية و أن هذا الدور يحتاج إلى تعزيز و تنمية، كما تتبنى وحدات التدقيق الداخلي في معظم هذه الشركات معايير للأداء مما يؤثر إيجابا على ضبط و تحسين أداء لهذه الوحدات و لكن تفتقر لعملية توثيق هذه المعايير عبر نظام مكتوب و خطط موثقة و معتمدة للتدقيق الداخلي فيها.

- ✓ وجدان علي أحمد، دور الرقابة الداخلية و المراجعة الخارجية في تحسين أداء المؤسسة، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر3، 2009 ، تحت إشكالية، ما مدى مساهمة الرقابة الداخلية و المراجعة الخارجية في تحسين أداء المؤسسة؟، كما هدفت هذه الدراسة إلى محاولة إعطاء فكرة عن نظام الرقابة الداخلية بالمؤسسة من خلال إبراز مفهومها و أدواتها و موقف المراجع منها و كذا تقديم معلومة عن مدى مساهمة الرقابة الداخلية و الخارجية في تحسين أداء المؤسسة من خلال عرض بعض أدواتهما و دور كل أداة في تحسين أداء المؤسسة، و لتحقيق أهداف الدراسة اقتصرت على بعض الدراسات السابقة من البحوث و رسائل الماجستير و أطروحات الدكتوراه و محاضرات بعض الأساتذة في هذا المجال.

في ضوء التحليلات النظرية تم التوصل إلى أن الرقابة الداخلية تعمل على تحسين أداء المؤسسة من خلال تقييم الأداء الفعلي و مقارنته مع الأداء المخطط و استخراج الفرق و معرفة أسباب الانحراف عن ما تم التخطيط له و اقتراح الحلول اللازمة و

تقديمها للإدارة العليا.و كذا تطور المراجعة الخارجية لتشمل ليس فقط الجوانب المالية و إنما الإدارية منها و كذا حيادية المراجع الخارجي و خبرته.

- ✓ بغدود راضية و صايحي نوال، دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية، مداخلة مقدمة إلى ملتقى دولي حول إدارة المخاطر المالية و انعكاساتها على اقتصاديات دول العالم، جامعة آكلي محمد أولحاج البويرة، و تمثلت إشكالية المداخلة، كيف يؤثر التدقيق الداخلي في فعالية إدارة المخاطر في المصارف؟ كما هدفت هذه الدراسة إلى

توضيح دور التدقيق في إدارة المخاطر المصرفية و كذا أهمية التدقيق الداخلي بالنسبة للمصارف و توضيح إدارة المخاطر و إجراءات تطبيقها في المصارف.

و النتائج المتوصل إليها أن التدقيق الداخلي يعتبر نشاطا مستقلا و موضوعي صمم لإضافة قيمة و تحسين أداء المصارف و مساعدته في تحقيق الأهداف من خلال توفير أساليب رقابية تقيم و تحسن فعالية عمليات إدارة المخاطر.

2) عرض الدراسات باللغة الأجنبية:

- ✓ Musa adeizafarouk and shehuusmanhassan,Impact of audit quality and financial performance of quoted cement firms in Nigeria (2014).

إشكالية الموضوع، كيف تؤثر جودة المراجعة و الأداء المالي لشركات الاسمنت المدرجة في نيجيريا ؟

تمثلت أهداف الدراسة في تحديد أثر استقلال مراجعي الحسابات عن الأداء المالي للشركات الاسمنت المدرجة في نيجيريا و التأكد من تأثير حجم مدقق الحسابات على الأداء المالي للشركات الاسمنت المدرجة في نيجيريا، و لأغراض هذه الدراسة تم ترميز هذه البيانات ثم جمعها و عرضها في جداول، و تحليلها.

و تم التوصل إلى النتائج التالية أن مستوى حجم مدقق الحسابات و استقلالية المراجع في صناعة الاسمنت مرتفعة في حين أن هامش صافي الربح للصناعة ما زال منخفض و هذا بسبب التحسين الذي ما زال قائما لديها.

- ✓ Ebrahim Mohammed al-matari and Abdullah kaid al-swidi and faudziahhanimbintifadzil، The effect of the internal audit and firm performance:a proposed research framwork.

إشكالية الموضوع، كيف يؤثر التدقيق الداخلي و أداء الشركات في إطار البحوث المقترحة؟

و تمثلت أهداف الدراسة في تقييم دائرة التدقيق الداخلي باعتبارها العنصر الرئيسي في تطبيق النظم المحاسبية و كذا دراسة أثر التدقيق الداخلي على أداء الشركات في إطار البحوث المقترحة من خلال إعداد التقارير المالية لأصحاب المصلحة لمعرفة العائد من الاستثمارات، و لإغراض هذه الدراسة تم الاعتماد على الدراسات السابقة.

و النتائج المتوصل إليها إلى أن أهمية التدقيق الداخلي داخل الشركة من خلال التقارير المالية التي تعدها دائرة التدقيق المكلفة بذلك و التي تدل على مدى كفاءتها داخل الشركة، و كذا تضع بين أيدي أصحاب المصلحة صورة عن وضعية و أداء الشركة.

المطلب الثاني: علاقة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة

من خلال استعراض نتائج الدراسات السابقة و مقارنتها مع الدراسة الحالية استخلصنا الأتي:

أن معظم الدراسات السابقة تحدثت و حثت على ضرورة الاهتمام بقسم التدقيق الداخلي في إدارة و تحديد المخاطر، و البعض الأخر تحدث عن أهمية الرقابة و المراجعة الخارجية و دورها في تحسين أداء المؤسسة و كل الدراسات تقريبا قامت بدراسات حالة على بعض الشركات.

بينما نحن دراستنا تحدثت عن الدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي في الأداء المالي عل مستوى مجموعة من المؤسسات المصرفية و ذلك بتوزيع استبيانات على مجموعة من الوكالات المصرفية على ما إذ كان الدور الذي يلعبه التدقيق‌الداخلي لديهم فعال أم لا.

خلاصة الفصل:

إن التدقيق الداخلي في البنوك يتلخص في تقييم حقيقي للنظام ككل (المحاسبة، المالية، التنظيم.....) بقصد الكشف عن مواطن الضعف، التي تؤثر سلبا على عوائد البنوك، إضافة إلى أن التدقيق الداخلي يقيس درجة الثقة التي يمكن منحها للعمليات المصرفية، وباعتبار التدقيق الداخلي نشاطا مستقلا وموضوعي صمم لإضافة قيمة وتحسين أداء المصارف ومساعدته في تحقيق الأهداف من خلال توفير أساليب رقابية تقيم وتحسن فعالية العمليات المصرفية.

و من خلال دراستنا تبين جليا الدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي للمصارف في جميع الأنشطة و خاصة المالي منها.

الفصل الثاني

الدراسة الميدانية

تمهيد الفصل

يعتبر التطور الذي حدث على وظيفة التدقيق الداخلي استجابة للتطورات التي حدثت في بيئة الأعمال بشكل عام،مما رفع من أهمية ومساهمة هذه الوظيفة في تحسين الأداء المالي في المنظمات بشكل عام حتى أصبحنا لا نكاد نرى شركة إلا وجدنا بها وظيفة مستقلة للتدقيق الداخلي وان كان تطورها متفاوت من شركة إلى أخرى.

بعدما قمنا بعرض الجانب النظري من الدراسة من خلال الفصل الأول تناولنا فيه الجوانب الأساسية المتعلقة بالتدقيق الداخلي،ومؤشرات الأداء المالي المستخدمة في المؤسسات المصرفية،وكذا أهم الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع بشكل مباشر،نود إسقاط المفاهيم النظرية في الجانب التطبيقي للرد على تساؤلاتنا باستخدام الاستبانة،حيث يهدف هذا الفصل إلى عرض نتائج استخدام بعض الأساليب الإحصائية التي أفرزتها الاستبانة من خلال استقصاء أراء عينة الدراسة حول متغيرات الدراسة المعتمدة، .وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين رئيسيين يغطيان متغيرات الدراسة وفقا للأتي:

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة.

المبحث الثاني: نتائج الدراسة والمناقشة.

المبحث الأول: الطريقة و الإجراءات.

سنحاول من خلال هذا المبحث عرض منهج الدراسة المستخدم، ومجتمع الدراسة وعينتها، وأدوات الدراسة ومصادر الحصول على المعلومات، والمعالجات الإحصائية المستخدمة وفحص صدق أداة الدراسة وثباتها.

المطلب الأول: طريقة الدراسة.

1) منهج الدراسة الميدانية:

اعتمدت الدراسة على الأسلوب التحليلي الإحصائي، حيث تهدف إلى تحليل دور التدقيق الداخلي في الأداء المالي للمؤسسات المصرفية من خلال جمع البيانات عن طريق استبيان تم تصميمها لهذا الغرض.

2) مجتمع و عينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من موظفين و مسؤولين البنوك لكل من ولايتي ورقلة و الأغواط، حيث أن العينة الممثلة لهذا المجتمع تتكون من مجموعة من وكالات البنوك بكل من ولايتي ورقلة و الأغواط.

و يتكون أفراد العينة من (المدير، نواب المدير، رؤساء المصالح بالبنوك).

قمنا بتوزيع 21 استبيان شمل المديرين و رؤساء المصالح لعينة من البنوك بولايتي ورقلة و الأغواط، حيث اعتمدنا عن طريق التسليم المباشر لاستمارة الاستبيان للمستقصى و المقابلات الشفوية، و قد تم استرجاع 20 إستبانة بنسبة 95%، و عدد الاستبيانات غير المسترجعة بلغت 1 استبيان بنسبة 5%.

3) أداة الدراسة و مصادر الحصول على المعلومة:

لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة الحالي فقد تم اللجوء إلى جمع البيانات الأولية من خلال الاستبيان كأداة رئيسية للبحث، تم تصميمه خصيصا لهذا الغرض و قد شمل الاستبيان على عدد من العبارات التي تعكس أهداف الدراسة و أسئلتها، للإجابة عنها من قبل المبحوثين، و لقد قسم الاستبيان إلى جزأين رئيسين كما يلي:

الجزء الأول: حول المعلومات الوظيفية و الشخصية لعينة الدراسة.

الجزء الثاني: يضم أربعة محاور كالأتي:

المحور الأول: يضم أربع أسئلة حول مدى تأثير الكفاءة المهنية للمدقق الداخلي و الأداء المالي للبنوك محل الدراسة

المحور الثاني: يضم ثلاث أسئلة تتعلق بالرقابة الداخلية و دورها في الأداء المالي للبنوك محل الدراسة

المحور الثالث: يضم خمسة أسئلة حول مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي و دورها في الأداء المالي للبنوك محل الدراسة

المحور الرابع: يضم سبعة أسئلة تتعلق بمدى استقلالية التدقيق الداخلي و دورها في الأداء المالي للبنوك محل الدراسة

يتكون المقياس من 12 سؤالا وتتراوح مدى الاستجابة من (1-3).

ولاختبار مقياس استبيان الدراسة تم اعتماد مقياس لكارت الثلاثي، وذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 2-1: يمثل مقياس لكارت الثلاثي

الدرجة	1	2	3
مستوى الملاءمة	موافق	محايد	معارض
المتوسط المرجح	من 1إلى 1,66	من 1,67 إلى 2,33	من 2,34 إلى 3

المصدر: بتصرف الطالبة اعتمادا على كتاب الإحصاء الوصفي و الاستدلالي باستخدام برنامج spss

المطلب الثاني: إجراءات الدراسة.

1) الأساليب و البرامج الإحصائية المستخدمة في تحليل نتائج الاستبيان.

تم استخدام برامج حزمة التحليل الإحصائي SPSS 20 .

أما الأساليب الإحصائية التي تم استخدامها على النحو التالي:

1- معامل الثبات الفا كرونباخ لبيان مدى الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان.

2- المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية و النسب المئوية لبيان دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسات المصرفية.

2) صدق و ثبات أداة الدراسة.

نقصد بصدق الاستبيان أن يكون استبيان الدراسة قادر على إنجاز قياس ما وضع لأجله بما يحقق أهداف الدراسة و يجيب على أسئلتها و فرضيتها و قد تم قياس صدق الاستبيان من خلال طريقتين كما يلي:

صدق المحتوى (المحكمين):

تم عرض الاستبيان في صورته الأولية على مجموعة من الأساتذة الأكاديميين من أجل الاسترشاد بآرائهم حول الأسئلة و الفقرات التي تضمنها استبيان الدراسة، و قد تم الأخذ بآراء المحكمين حيث تم حذف بعض فقرات الدراسة التي لا ترتبط بموضوع الدراسة كما تم تعديل فقرات أخرى و إعادة تصنيف بعض الفقرات في المجالات التي تضمنها استبيان الدراسة حتى تم التوصل إلى الصورة النهائية للاستبيان.

قيـــــاس ثبات الاستبيان:

فيما يخص ثبات أداة الدراسة فقد تم استخدام معامل الثبات الفا كرونباخ و ذلك للتأكد من ثبات المقياس المستخدم.

الجدول رقم2-2 : يمثل نتائج معامل ثبات الفا كرونباخ

عدد العبارات	الثبات	الصدق ○
19	0,610	0,781

○ تم حساب الصدق عن طريق جذر معامل الثبات

Statistiques de fiabilité

Nombre d'éléments	Alpha de Cronbach
19	,610

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج spss

يتضح من خلال الجدول رقم 2-2 أن معامل الفا كرونباخ للاستبيان بلغ 0,610 و هي قيمة مقبولة من الناحية الإحصائية في مثل هذه الدراسات .

و بذلك نكون قد تأكدنا من صدق و ثبات استبيان الدراسة و المتعلقة بدور التدقيق الداخلي في الأداء المالي للمؤسسات المصرفية بولايتي ورقلة و الأغواط مما يجعلنا على ثقة تامة بصحة الاستبيان و صلاحيته لتحليل النتائج و الإجابة على أسئلة الدراسة.

المبحث الثاني: نتائج الدراسة و المناقشة

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى التحليل الإحصائي لبيانات الوظيفية و الشخصية لأفراد عينة الدراسة و اختبار الفرضيات.

المطلب الأول: تحليل خصائص عينة الدراسة.

1) تحليل خصائص عينة الدراسة.

- ✓ الجنس : نلاحظ من خلال الشكل رقم 1 أن أغلب الفئة المستجوبة كانت من الذكور بنسبة 90%، ثم الإناث بنسبة 10%، و هذا يدل على أن غالبية موظفين و مسؤولين البنوك من الجنس المذكر.

الشكل البياني رقم1: يمثل توزيع المستجوبين حسب الجنس.

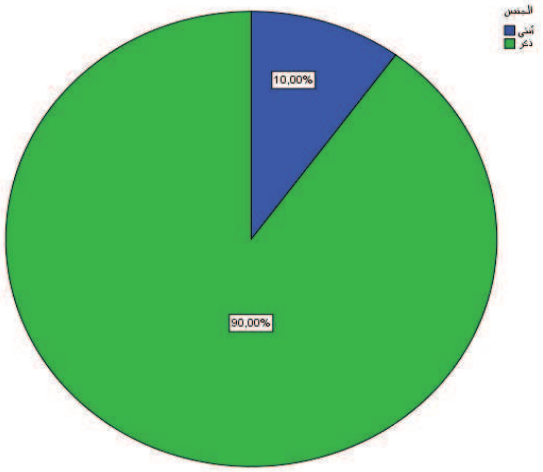

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج تحليل الاستبيانات

- ✓ الفئات العمرية: نلاحظ من خلال الشكل رقم 2 أن أفراد عينة الدراسة بنسبة 55% فوق سن 45 سنة، و تليها نسبة 35% التي تتراوح أعمارهم بين سن 31 إلى 45 سنة، و تليها في الأخير الفئة التي أعمارهم أقل من 30 سنة، و هذا يدل على أن من يقوم بدور المسؤولية يكون في عمر يسمح له باتخاذ القرارات الصائبة و الصحيحة.

الشكل البياني رقم 2: يمثل توزيع المستجوبين حسب الفئات العمرية

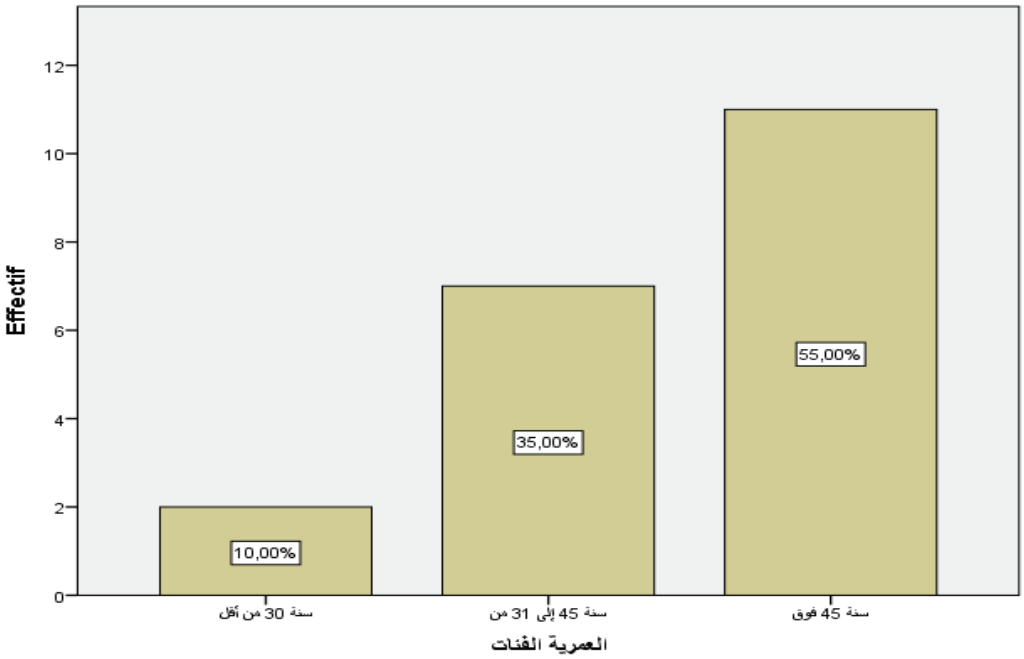

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج تحليل الاستبيانات

- ✓ المستوى التعليمي: نلاحظ من خلال الشكل رقم 3 أن أفراد عينة الدراسة بنسبة 60% حاصلين على شهادات جامعية، و تليها نسبة 20% من حملة شهادات عليا و كذا بنفس النسبة بمستوى ثانوي و انعدام الموظفين الحاصلين على مستوى بكالوريا ، و هذا يدل على مصلحة الموارد البشرية بالبنوك تستقطب الموظفين الحاصلين على شهادات جامعية أي الموظفين المؤهلين و ذوي الكفاءات العلمية العالية، و قدرتهم على إدراك ما يحيط ببيئة عملهم.

الشكل البياني رقم 3: يمثل توزيع المستجوبين حسب المستوى التعليمي.

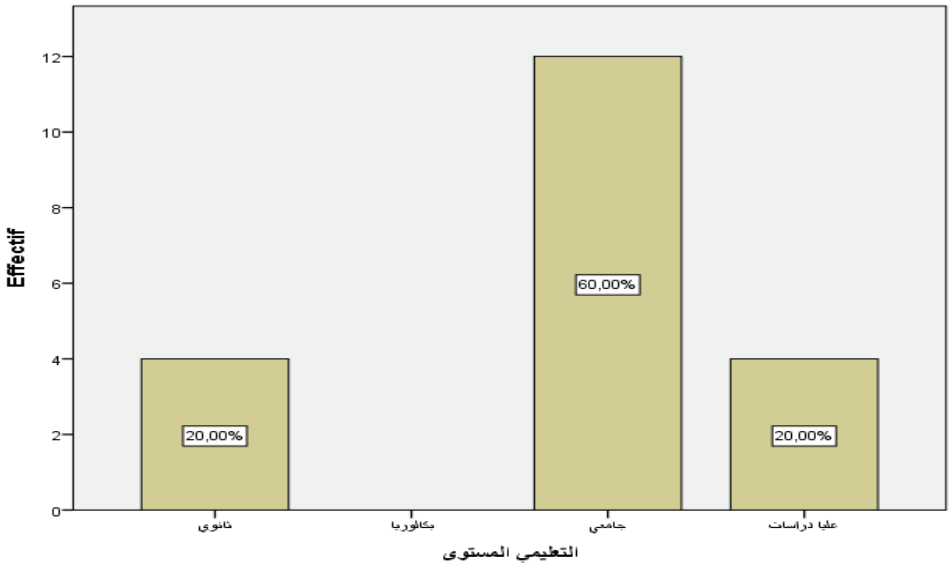

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج تحليل الاستبيانات.

- ✓ مدة العمل: نلاحظ من الشكل رقم 4 أن غالبية أفراد عينة الدراسة يعملون في المؤسسة المصرفية منذ أكثر من 10 سنوات بنسبة 75%، و تليها بنسبة 15% الموظفين الذين تتراوح مدة عملهم بالمؤسسة بين 5 إلى 10 سنوات، ثم بنسبة 10% الموظفين الذين يعملون في المؤسسة منذ أقل من 5 سنوات، و هذا يعني أن من يقومون بمسك المسؤولية أشخاص ذو كفاءة و خبرة عاليتين التي تمكنهم من اتخاذ القرارات بكفاءة و فعالية.

الشكل البياني رقم 4: يمثل توزيع المستجوبين حسب مدة العمل

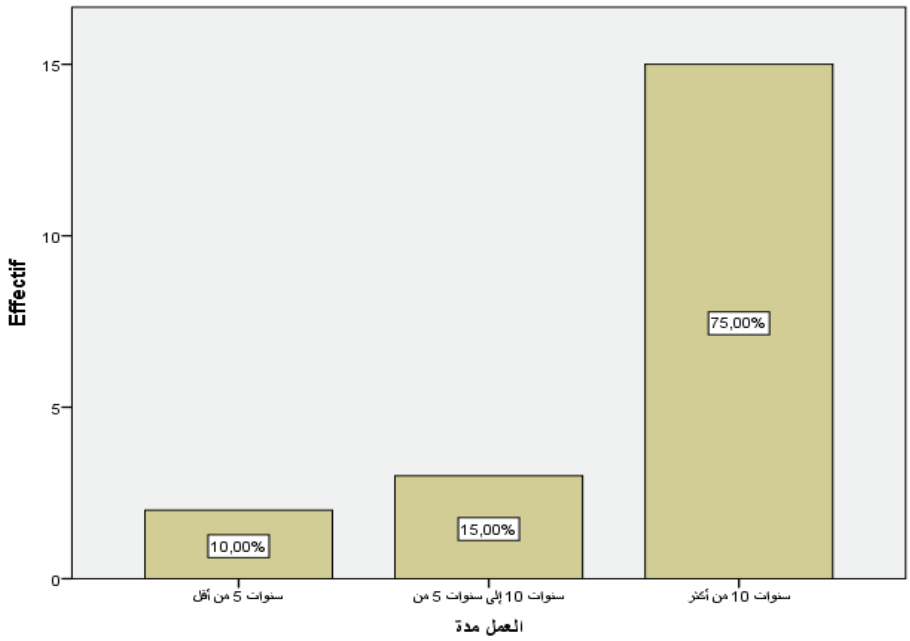

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج تحليل الاستبيانات

- ✓ الكفاءة المهنية: نلاحظ من خلال الشكل رقم 5 أن أفراد عينة الدراسة 90% ذات تأثير كبير، ثم تليها بنسبة 5% تأثير متوسط، ثم كذلك بنسبة 5% لا تأثير، و هذا يدل أن الكفاءة المهنية للمدقق الداخلي تؤثر بشكل كبير في الأداء المالي للمؤسسة المصرفية.

الشكل البياني رقم 5: يمثل تأثير التدقيق الداخلي في الأداء المالي للبنوك حسب الكفاءة المهنية

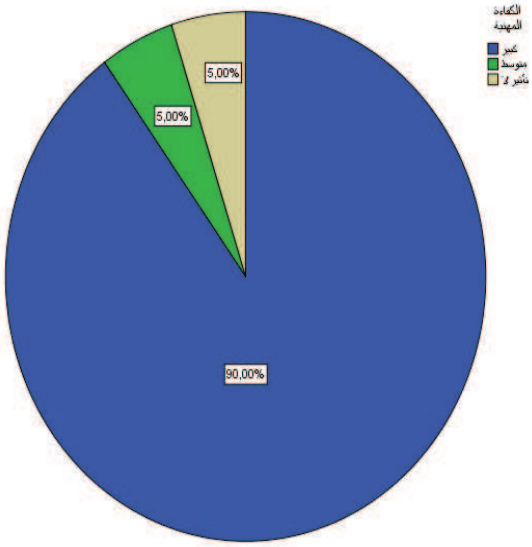

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج تحليل الاستبيانات

- ✓ الرقابة الداخلية: نلاحظ من خلال الشكل رقم 6 أن أفراد عينة الدراسة بنسبة 90% ذات تأثير كبير، ثم تليها بنسبة 5% تأثير متوسط، ثم كذلك بنسبة 5% لا تأثير، و هذا يدل على أن الرقابة الداخلية تأثر بشكل كبير على الأداء المالي للمؤسسة المصرفية.

الشكل البياني رقم 6: يمثل تأثير التدقيق الداخلي في الأداء المالي للبنوك حسب الرقابة الداخلية

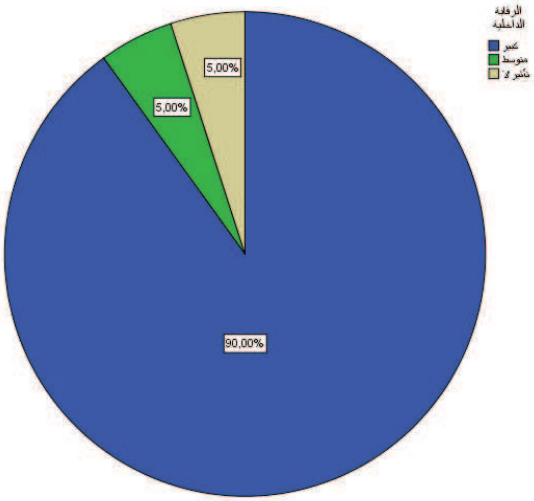

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج تحليل الاستبيانات

- ✓ آليات التدقيق الداخلي: نلاحظ من خلال الشكل رقم 7 أن أفراد عينة الدراسة بنسبة 70% ذات تأثير كبير، ثم تليها بنسبة 25% تأثير متوسط، ثم كذلك بنسبة 5% لا تأثير، و هذا يدل على أن معايير التدقيق الداخلي التي تطبق داخل البنوك تؤثر بشكل كبير على الأداء المالي للمؤسسة المصرفية.

الشكل البياني رقم 7: يمثل تأثير التدقيق الداخلي في الأداء المالي للبنوك حسب آليات التدقيق الداخلي.

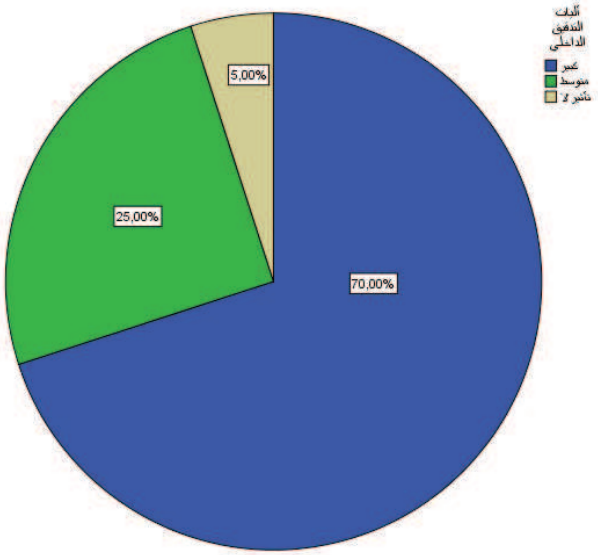

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج تحليل الاستبيانات

- ✓ استقلالية التدقيق الداخلي: نلاحظ من خلال الشكل رقم 8 أن أفراد عينة الدراسة بنسبة 60% ذات تأثير كبير، ثم تليها بنسبة 35% تأثير متوسط، ثم كذلك بنسبة 5% لا تأثير، و هذا يدل على أن استقلالية المدقق الداخلي في إبداء رأيه تؤثر بشكل كبير على الأداء المالي للمؤسسة المصرفية.

الشكل البياني رقم8: يمثل تأثير التدقيق الداخلي في الأداء المالي للبنوك حسب استقلالية التدقيق الداخلي.

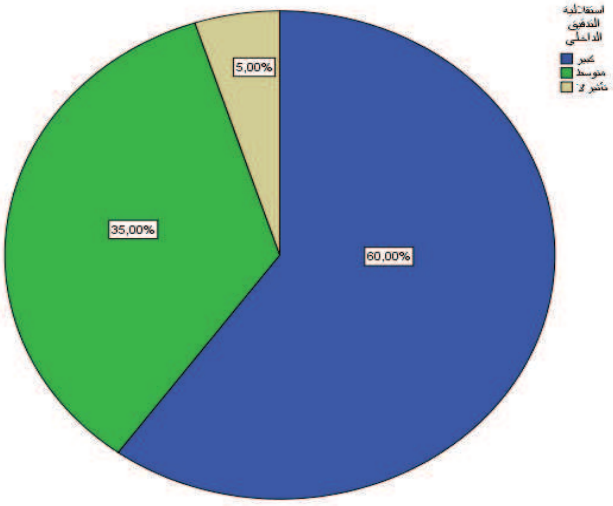

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج تحليل الاستبيانات

❖ حساب المتوسط المرجح لإجابات العينة على الأسئلة الواردة بغرض معرفة اتجاه أراء المستجيبين:

نبدأ أولا بعمل الجداول التكرارية لكل محور من المحاور على حدى:

بالنسبة للمحور الأول: محور الكفاءة المهنية.

الجدول رقم 2-3: يوضح التكرارات للعبارة الأولى من عبارات المحور الأول.

يصعب الكشف عن الغش

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentagecumulé
Valide	موافق	7	35,0	35,0	35,0
	محايد	5	25,0	25,0	60,0
	معارض	8	40,0	40,0	100,0
	Total	20	100,0	100,0	

الجدول رقم 2-4: يوضح التكرارات للعبارة الثانية من عبارات المحور الأول.

المدقق الداخلي يحدد الغش

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	8	40,0	40,0	40,0
	محايد	3	15,0	15,0	55,0
	معارض	9	45,0	45,0	100,0
	Total	20	100,0	100,0	

الجدول رقم2-5: يوضح التكرارات للعبارة الثالثة من عبارات المحور الأول.

التدابير لتعزيز كفاءة المدققين

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	17	85,0	85,0	85,0
	محايد	3	15,0	15,0	100,0
Total		20	100,0	100,0	

الجدول رقم2-6: يوضح التكرارات للعبارة الرابعة من عبارات المحور الأول.

المراجعون مؤهلون للقيام بالتدقيق

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	14	70,0	70,0	70,0
	محايد	4	20,0	20,0	90,0
	معارض	2	10,0	10,0	100,0
Total		20	100,0	100,0	

نلاحظ من خلال الجداول السابقة أن بالنسبة للعبارتين الأولى و الثانية من المحور الأول يغلب الاتجاه المعارض أما العبارتين الأخيرتين الثالثة و الرابعة فيغلب عليها تكرار الاتجاه الموافق.

بالنسبة للمحور الثاني: محور الرقابة الداخلية.

الجدول رقم2-7: يوضح التكرارات للعبارة الأولى من عبارات المحور الثاني.

عدم الفصل بين المحاسبة والرقابة تعيق الكشف عن الغش

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	14	70,0	70,0	70,0
	محايد	1	5,0	5,0	75,0
	معارض	5	25,0	25,0	100,0
	Total	20	100,0	100,0	

الجدول رقم2-8: يوضح التكرارات للعبارة الثانية من عبارات المحور الثاني.

المقبوضات النقدية تخضع لضوابط قوية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	17	85,0	85,0	85,0
	محايد	3	15,0	15,0	100,0
	Total	20	100,0	100,0	

الجدول رقم2-9: يوضح التكرارات للعبارة الثالثة من عبارات المحور الثاني

المدققون هم من يكتشفون مشاكل الرقابة الداخلية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	10	50,0	50,0	50,0
	محايد	8	40,0	40,0	90,0
	معارض	2	10,0	10,0	100,0
	Total	20	100,0	100,0	

نلاحظ من خلال الجداول السابقة أن جميع عبارات المحور الثاني يغلب عليها الاتجاه الموافق أما الاتجاه الأقل تكرارا فهو الاتجاه المعارض.

بالنسبة للمحور الثالث: آليات عمليات التدقيق الداخلي.

الجدول رقم2-10: يوضح التكرارات للعبارة الأولى من عبارات المحور الثالث.

التدقيق وفقا للمعايير يساهم في فعاليته

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	19	95,0	95,0	95,0
	محايد	1	5,0	5,0	100,0
	Total	20	100,0	100,0	

الجدول رقم2-11: يوضح التكرارات للعبارة الثانية من عبارات المحور الثالث.

معايير التدقيق والخدمات تؤثر على أداء البنوك

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	11	55,0	55,0	55,0
	محايد	5	25,0	25,0	80,0
	معارض	4	20,0	20,0	100,0
	Total	20	100,0	100,0	

الجدول رقم2-12: يوضح التكرارات للعبارة الثالثة من عبارات المحور الثالث.

معايير المراجعة الرسمية تلزم المدققين بتوفير الخدمات بخلاف التقارير المالية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	11	55,0	55,0	55,0
	محايد	7	35,0	35,0	90,0
	معارض	2	10,0	10,0	100,0
	Total	20	100,0	100,0	

الجدول رقم2-13: يوضح التكرارات للعبارة الرابعة من عبارات المحور الثالث.

يقوم المدققين بتنفيذ دورهم بموضوعية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	17	85,0	85,0	85,0
	محايد	3	15,0	15,0	100,0
	Total	20	100,0	100,0	

الجدول رقم2-14: يوضح التكرارات للعبارة الخامسة من عبارات المحور الثالث.

يساهم التدقيق الداخلي في تحسين إدارة المخاطر

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	18	90,0	90,0	90,0
	محايد	2	10,0	10,0	100,0
	Total	20	100,0	100,0	

نلاحظ من خلال الجداول السابقة أن جميع عبارات المحور الثالث يغلب عليها الاتجاه الموافق أما الاتجاه الأقل تكرارا فهو الاتجاه المعارض.

بالنسبة للمحور الرابع: استقلالية التدقيق الداخلي.

الجدول رقم2-15: يوضح التكرارات للعبارة الأولى من عبارات المحور الرابع.

الاستقلالية هي جوهر التدقيق

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	15	75,0	75,0	75,0
	محايد	4	20,0	20,0	95,0
	معارض	1	5,0	5,0	100,0
	Total	20	100,0	100,0	

الجدول رقم2-16: يوضح التكرارات للعبارة الثانية من عبارات المحور الرابع.

استقلالية المدقق الداخلي عن كل الموظفين

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	16	80,0	80,0	80,0
	محايد	3	15,0	15,0	95,0
	معارض	1	5,0	5,0	100,0
	Total	20	100,0	100,0	

الجدول رقم2-17: يوضح التكرارات للعبارة الثالثة من عبارات المحور الرابع.

الاستقلال ضروري لتحقيق فعالية وظيفة التدقيق الداخلي

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	17	85,0	85,0	85,0
	محايد	3	15,0	15,0	100,0
	Total	20	100,0	100,0	

الجدول رقم2-18: يوضح التكرارات للعبارة الرابعة من عبارات المحور الرابع.

اقرار كل بنك بالاعتماد على دائرة التدقيق الداخلي لديها

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	15	75,0	75,0	75,0
	محايد	4	20,0	20,0	95,0
	معارض	1	5,0	5,0	100,0
	Total	20	100,0	100,0	

الجدول رقم2-19: يوضح التكرارات للعبارة الخامسة من عبارات المحور الرابع.

استقلالية المدقق الداخلي عن الأنشطة المتعلقة بالرقابة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	14	70,0	70,0	70,0
	محايد	4	20,0	20,0	90,0
	معارض	2	10,0	10,0	100,0
	Total	20	100,0	100,0	

الجدول رقم2-20: يوضح التكرارات للعبارة السادسة من عبارات المحور الرابع.

لا يكون للمدققين الداخليين تضارب في المصالح مع البنك

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	18	90,0	90,0	90,0
	محايد	1	5,0	5,0	95,0
	معارض	1	5,0	5,0	100,0
	Total	20	100,0	100,0	

الجدول رقم2-21: يوضح التكرارات للعبارة السابعة من عبارات المحور الرابع.

تواجه المدقق بعض المشاكل عند القيام بوظيفته بنزاهة

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide موافق	11	55,0	55,0	55,0
محايد	5	25,0	25,0	80,0
معارض	4	20,0	20,0	100,0
Total	20	100,0	100,0	

نلاحظ من خلال الجداول السابقة أن جميع عبارات المحور الرابع يغلب عليها الاتجاه الموافق أما الاتجاه الأقل تكرارا هو الاتجاه المعارض.

ثم نقوم بحساب المتوسطات المرجحة للعبارات السابقة الذكر و إجمالي المحاور:

الجدول رقم 2- 22: يوضح من خلال الجدول المتوسطات المرجحة للعبارات السابقة و الانحراف المعياري.

Statistiques descriptive

	N	Moyenne	Ecart type
يصعب الكشف عن الغش	20	2,05	,887
المدقق الداخلي يحدد الغش	20	2,05	,945
التدابير لتعزيز كفاءة المدققين	20	1,15	,366
المراجعون مؤهلون للقيام بالتدقيق	20	1,40	,681
عدم الفصل بين المحاسبة والرقابة تعيق الكشف عن الغش	20	1,55	,887
المقبوضات النقدية تخضع لضوابط قوية	20	1,15	,366
المدققون هم من يكتشفون مشاكل الرقابة الداخلية	20	1,60	,681
التدقيق وفقا للمعايير يساهم في فعاليته	20	1,0500	,22361
معايير التدقيق والخدمات تؤثر على أداء البنوك	20	1,6500	,81273
معايير المراجعة الرسمية تلزم المدققين بتوفير الخدمات بخلاف التقارير المالية	20	1,5500	,68633
يقوم المدققين بتنفيذ دورهم بموضوعية	20	1,1500	,36635
يساهم التدقيق الداخلي في تحسين إدارة المخاطر	20	1,1000	,30779
الاستقلالية هي جوهر التدقيق	20	1,3000	,57124
استقلالية المدقق الداخلي عن كل الموظفين	20	1,2500	,55012
الاستقلال ضروري لتحقيق فعالية وظيفة التدقيق الداخلي	20	1,1500	,36635
إقرار كل بنك بالاعتماد على دائرة التدقيق الداخلي لديها	20	1,3000	,57124
استقلالية المدقق الداخلي عن أنشطة المتعلقة بالرقابة	20	1,4000	,68056
لايكون للمدققين الداخليين تضارب في المصالح مع البنك	20	1,1500	,48936
تواجه المدقق بعض المشاكل عند القيام بوظيفته بنزاهة	20	1,6500	,81273
total1	20	1,6625	,34674
total2	20	1,4333	,42025
total3	20	1,3000	,28654
total4	20	1,3143	,38667
N valide (liste)	20		

الآن من خلال الجداول السابقة و بالاستعانة بجدول لكارت الثلاثي نحصل على جدول الاتجاهات للمحاور الأربعة في صورة نهائية.

بالنسبة للمحور الأول يمكن عرضه على الصورة التالية:

المحور الأول	موافق	محايد	معارض	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
	العدد	العدد	العدد			
	%	%	%			
يصعب الكشف عن الغش	7	5	8	2,05	0,887	معارض
	35	25	40			
المدقق الداخلي يحدد الغش	8	3	9	2,05	0,945	معارض
	40	15	45			
التدابير لعزيز كفاءة المدققين	17	3	0	1,15	0,366	موافق
	85	15	0			
المراجعون مؤهلون للقيام بالتدقيق	14	4	2	1,40	0,681	موافق
	70	20	10			
الكفاءة المهنية	46	15	19	1,66	0,347	موافق
	57,5	18,75	23,75			

الجدول رقم 2-23: يوضح جدول الاتجاهات للمحور الأول

و يتضح من خلال الجدول السابق وجود معارض على كل من العبارة الأولى و الثانية في حين وجود موافق على كل من العبارتين الثالثة و الرابعة و كذا الحال بالنسبة للكفاءة المهنية فالاتجاه موافق.

و بالنسبة للمحور الثاني يمكن عرضه على الصورة التالية:

المحور الأول	موافق	محايد	معارض	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
	العدد	العدد	العدد			
	%	%	%			
عدم الفصل بين المحاسبة و الرقابة تعيق الكشف عن الغش	14	1	5	1,55	0,887	موافق
	70	5	25			
المقبوضات النقدية تخضع لضوابط قوية	17	3	0	1,15	0,366	موافق
	85	15	0			
المدققون هم من يكتشفون مشاكل الرقابة الداخلية	10	8	2	1,60	0,681	موافق
	50	40	10			
الرقابة الداخلية	41	12	7	1,43	0,420	موافق
	68,33	20	11,66			

الجدول رقم 2-24: يوضح جدول الاتجاهات للمحور الثاني

و يتضح من خلال الجدول السابق وجود موافق على كافة العبارة و كذا وجود موافق بالنسبة الرقابة الداخلية.

و بالنسبة للمحور الثالث فيمكن عرضه على الصورة التالية:

المحور الأول	موافق	محايد	معارض	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
	العدد	العدد	العدد			
	%	%	%			
التدقيق وفقا للمعايير يساهم في فعاليته	19	1	0	1,05	0,224	موافق
	95	5	0			
معايير التدقيق و الخدمات تؤثر على أداء البنوك	11	5	4	1,65	0,813	موافق
	55	25	20			
معايير المراجعة الرسمية تلزم المدققين بتوفير الخدمات بخلاف التقارير المالية	11	7	2	1,55	0,686	موافق
	55	35	10			
يقوم المدققين بتنفيذ دورهم بموضوعية	17	3	0	1,15	0,366	موافق
	85	15	0			
يساهم التدقيق الداخلي في تحسين إدارة المخاطر	18	2	0	1,10	0,308	موافق
	90	10	0			
آليات التدقيق الداخلي	76	18	6	1,30	0,286	موافق
	76	18	6			

الجدول رقم 2-25: يوضح جدول الاتجاهات للمحور الثالث.

و يتضح من خلال الجدول السابق وجود موافقة على جميع عبارات المحور و كذا وجود موافقة بالنسبة لآليات التدقيق الداخلي.

و بالنسبة للمحور الرابع فيمكن عرضه على الصورة التالية:

المحور الأول	موافق	محايد	معارض	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
	العدد	العدد	العدد			
	%	%	%			
الاستقلالية هي جوهر التدقيق	15	4	1	1,30	0,571	موافق
	75	20	5			
استقلالية المدقق الداخلي عن كل الموظفين	16	3	1	1,25	0,550	موافق
	80	15	5			
الاستقلال ضروري لتحقيق فعالية وظيفة التدقيق الداخلي	17	3	0	1,15	0,366	موافق
	85	15	0			
إقرار كل بنك بالاعتماد على دائرة التدقيق الداخلي لديها	15	4	1	1,30	0,571	موافق
	75	20	5			
استقلالية المدقق الداخلي عن الأنشطة المتعلقة بالرقابة	14	4	2	1,40	0,680	موافق
	70	20	10			
لا يكون للمدققين الداخليين تضارب في المصالح مع البنك	18	1	1	1,15	0,489	موافق
	90	5	5			
تواجه المدقق بعض المشاكل عند القيام بوظيفته بنزاهة	11	5	4	1,65	0,821	موافق
	55	25	20			
استقلالية التدقيق الداخلي	106	24	10	1,31	0,386	موافق
	75,71	17,14	7,14			

الجدول رقم 2-26: يوضح جدول الاتجاهات للمحور الرابع.

و يتضح من خلال الجدول السابق وجود موافقة على جميع عبارات المحور الرابع و كذا بالنسبة لاستقلالية التدقيق الداخلي موافق أيضا.

❖ حساب معاملات الارتباط بين جميع المحاور لدراسة وجود علاقة بين المحاور، و معرفة أي محورين الأقوى ارتباطا:

الجدول رقم 2- 27: يوضح معاملات الارتباط بين المحاور

Corrélations

		الكفاءة المهنية	الرقابة الداخلية	معايير التدقيق الداخلي	استقلالية التدقيق الداخلي
الكفاءة المهنية	Corrélation de Pearson	1	,364	,172	-,036
	Sig. (bilatérale)		,114	,468	,879
	N	20	20	20	20
الرقابة الداخلية	Corrélation de Pearson	,364	1	-,029	,167
	Sig. (bilatérale)	,114		,903	,483
	N	20	20	20	20
معايير التدقيق الداخلي	Corrélation de Pearson	,172	-,029	1	,285
	Sig. (bilatérale)	,468	,903		,223
	N	20	20	20	20
استقلالية التدقيق الداخلي	Corrélation de Pearson	-,036	,167	,285	1
	Sig. (bilatérale)	,879	,483	,223	
	N	20	20	20	20

و يلاحظ من خلال الجدول السابق أن هناك وجود علاقة طردية ولكن ذات دلالة إحصائية ضعيفة بين كل من (المحور الأول و الثاني) و (الأول و الثالث)و (الثاني و الرابع)و (الثالث و الرابع)، لكن الأقوى ارتباط هو الأول و الثاني و الباقي هم الأقل ارتباطا و كذا وجود علاقة عكسية بين كل من (المحور الأول و الرابع) و (الثاني و الثالث) و هم لا توجد علاقة ارتباط بينهم.

❖ إجراء تحليل التباين الأحادي "ف" (ANOVA) لكل إجمالي محور من محاور الدراسة حسب الجنس:

و ذلك بوضع فرض العدم (ف): عدم وجود فرق بين متوسطات إجابات العينة تبعا للجنس.

أما الفرض البديل (ف1): وجود فرق بين متوسطات إجابات العينة تبعا للجنس.

الجدول رقم 2-28: يوضح تحليل التباين (ANOVA) حسب الجنس.

ANOVA

		Somme des carrés	ddl	Carrémoyen	F	Sig.
الكفاءة المهنية	Intergroupes	,003	1	,003	,025	,877
	Intragroupes	2,281	18	,127		
	Total	2,284	19			
الرقابة الداخلية	Intergroupes	,121	1	,121	,673	,423
	Intragroupes	3,235	18	,180		
	Total	3,356	19			
آليات الرقابة الداخلية	Intergroupes	,022	1	,022	,260	,616
	Intragroupes	1,538	18	,085		
	Total	1,560	19			
استقلالية التدقيق الداخلي	Intergroupes	,004	1	,004	,026	,874
	Intragroupes	2,837	18	,158		
	Total	2,841	19			

الجدول السابق يوضح مقارنة المتوسطات عن طريق اختبار "ف" (ANOVA)

و منه يتضح أن قيم المحاور الأربعة أكبر من 0,05 و هذا يعني عدم وجود دلالة أو عدم وجود فرق بين متوسطات إجابات العينة تبعا للجنس.

❖ إجراء تحليل التباين الأحادي "ف" (ANOVA) لكل إجمالي محور من محاور الدراسة حسب الفئات العمرية:

و ذلك بوضع فرض العدم (ف): عدم وجود فرق بين متوسطات إجابات العينة تبعا للفئات العمرية.

أما الفرض البديل (ف1): وجود فرق بين متوسطات إجابات العينة تبعا للفئات العمرية.

الجدول رقم 2-29: يوضح تحليل التباين (ANOVA) حسب الفئات العمرية.

ANOVA

		Somme des carrés	ddl	Carrémoyen	F	Sig.
الكفاءة المهنية	Intergroupes	,200	2	,100	,814	,460
	Intragroupes	2,085	17	,123		
	Total	2,284	19			
الرقابة الداخلية	Intergroupes	,207	2	,103	,559	,582
	Intragroupes	3,149	17	,185		
	Total	3,356	19			
آليات الرقابة الداخلية	Intergroupes	,226	2	,113	1,440	,264
	Intragroupes	1,334	17	,078		
	Total	1,560	19			
استقلالية التدقيق الداخلي	Intergroupes	,319	2	,160	1,076	,363
	Intragroupes	2,522	17	,148		
	Total	2,841	19			

الجدول السابق يوضح مقارنة المتوسطات عن طريق اختبار "ف" (ANOVA)

و منه يتضح أن قيم المحاور الأربعة أكبر من 0,05 و هذا يعني عدم وجود دلالة أو عدم وجود فرق بين متوسطات إجابات العينة تبعا للفئات العمرية.

❖ إجراء تحليل التباين الأحادي "ف" (ANOVA) لكل إجمالي محور من محاور الدراسة حسب المستوى التعليمي:

و ذلك بوضع فرض العدم (ف): عدم وجود فرق بين متوسطات إجابات العينة تبعا للمستوى التعليمي.

أما الفرض البديل (ف1): وجود فرق بين متوسطات إجابات العينة تبعا للمستوى التعليمي.

الجدول رقم 2-30: يوضح تحليل التباين (ANOVA) حسب المستوى التعليمي.

ANOVA

		Somme des carrés	ddl	Carrémoyen	F	Sig.
الكفاءة المهنية	Intergroupes	,071	2	,035	,272	,765
	Intragroupes	2,214	17	,130		
	Total	2,284	19			
الرقابة الداخلية	Intergroupes	,393	2	,196	1,126	,347
	Intragroupes	2,963	17	,174		
	Total	3,356	19			
آليات الرقابة الداخلية	Intergroupes	,153	2	,077	,927	,415
	Intragroupes	1,407	17	,083		
	Total	1,560	19			
استقلالية التدقيق الداخلي	Intergroupes	,127	2	,063	,396	,679
	Intragroupes	2,714	17	,160		
	Total	2,841	19			

الجدول السابق يوضح مقارنة المتوسطات عن طريق اختبار "ف" (ANOVA)

و منه يتضح أن قيم المحاور الأربعة أكبر من 0,05 و هذا يعني عدم وجود دلالة أو عدم وجود فرق بين متوسطات إجابات العينة تبعا للمستوى التعليمي.

❖ إجراء تحليل التباين الأحادي "ف" (ANOVA) لكل إجمالي محور من محاور الدراسة حسب مدة العمل:

و ذلك بوضع فرض العدم (ف): عدم وجود فرق بين متوسطات إجابات العينة تبعا لمدة العمل.

أما الفرض البديل (ف1): وجود فرق بين متوسطات إجابات العينة تبعا لمدة العمل.

الجدول رقم 2-31: يوضح تحليل التباين (ANOVA) حسب مدة العمل.

ANOVA

		Somme des carrés	ddl	Carrémoyen	F	Sig.
الكفاءة المهنية	Intergroupes	,028	2	,014	,106	,900
	Intragroupes	2,256	17	,133		
	Total	2,284	19			
الرقابة الداخلية	Intergroupes	,422	2	,211	1,223	,319
	Intragroupes	2,933	17	,173		
	Total	3,356	19			
آليات الرقابة الداخلية	Intergroupes	,216	2	,108	1,366	,282
	Intragroupes	1,344	17	,079		
	Total	1,560	19			
استقلالية التدقيق الداخلي	Intergroupes	,159	2	,079	,502	,614
	Intragroupes	2,682	17	,158		
	Total	2,841	19			

الجدول السابق يوضح مقارنة المتوسطات عن طريق اختبار "ف" (ANOVA)

و منه يتضح أن قيم المحاور الأربعة أكبر من 0,05 و هذا يعني عدم وجود دلالة أو عدم وجود فرق بين متوسطات إجابات العينة تبعا لمدة العمل .

المطلب الثاني: النتائج و المناقشة.

1) النتائج المستخلصة من الدراسة:

من خلال التحليلات النظرية و العملية و تخليل نتائج الاستبيان و استقراء أراء الموظفين توصلنا إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- يمارس على مستوى المصارف (الوكالات) عملية الرقابة الداخلية و ليس التدقيق الداخلي.
- وجود علاقة قوية بين المراقبة الداخلية و إدارة المخاطر على مستوى المصرف.

- إن المقبوضات النقدية تخضع لضوابط قوية سواء مبالغ طائلة أو صغيرة.
- أثر الضوابط إيجابية في بعض الأحيان خاصة في المرحلة الأولى عند جمع كل الوثائق المطلوبة.
- نظام الرقابة المعتمد على أغلبية المصارف قوي عموما.
- يتم اكتشاف الأخطاء على مستوى الوكالات بنظام ألي يكتشف الخطأ مباشرة و يشير إليه و كذا نفس الشيء بالنسبة للمراقب مع الخبرة المهنية يكون ببساطة و سهولة إلا في بعض الحالات الاستثنائية.

2) مناقشة النتائج:

بناءا على ما تم التوصل إليه من نتائج في هذه الدراسة و مقابلات مع رؤساء و موظفي الوكالات نجد الأتي:

- إن المصرف لا يقوم بعملية التدقيق الداخلي بل عملية الرقابة الداخلية على مستوى الوكالات، أما التدقيق الداخلي يكون على مستوى المديرية العامة بالجزائر العاصمة.
- العلاقة متكاملة بين الرقابة الداخلية و إدارة المخاطر، حيث بالتقرير الذي تقوم به مصلحة الرقابة الداخلية و تطلع عليه إدارة المخاطر يساعد على إعطاء صورة بما فيه من نقاط قوة و ضعف و بدورها هذه الأخيرة دراسة و تحليل حجم الخطر على المؤسسة.
- إن أي مقبوضات نقدية خاصة الطائلة منها تخضع لتحريات عن هذا الزبون عن طريق تقرير ترفعه للمديرية الخاصة بهذه الوكالة و هي بدورها تقوم بالتحري عنه لدى الجهات المختصة لمعرفة مصدر هذه الأموال.
- عند جمع كل الوثائق المطلوبة الخضوع لضوابط نوعا ما لأن لو كان كل زبون أو مستفيد من قرض تنقصه وثيقة معينة و نعيده أدراجه لما استطاعت المصارف كسب زبائنها و لما استمرت و أخذت صمعة جيدة في العمل.
- يتم اكتشاف الأخطاء بكل سهولة و سلاسة لأنها تمر الوثائق على كم من مرحلة رقابية و الأخيرة تتمثل في المسير حتى و لو لم يرها الموظف العادي بالمصرف فسيقوم المسير و الذي يعد المراقب الأول بالمصرف باكتشافها من خلال خبرته الطويلة و كذا من خلال النظام المعمول به أليا الذي هو الأخر سيقوم باكتشاف هذه الأخطاء إن وجدت.

خلاصة الفصل:

نستنتج في الأخير من خلال إسقاط المفاهيم النظرية على الجانب التطبيقي أن وظيفة التدقيق الداخلي مهمة جدا خاصة بالنسبة للمؤسسات المصرفية و التي تعد بدورها كأداة من أدوات الرقابة الداخلية التي تؤثر على الأداء المالي من خلال تقييمه و تحسينه.

و من خلال دراستنا الاستبيانية لاحظنا أن مختلف الآراء توافق على ضرورة أن وظيفة التدقيق بصفة عامة مهمة في المؤسسات و خاصة المصرفية منها التي تعتمد على الجانب المالي و مدى أهمية هذه الوظيفة في تحسين الأداء المالي لديها.

الخاتمة

الخاتمة:

من خلال هذا الموضوع حاولنا معالجة إشكالية الموضوع التي تدور حول دور التدقيق الداخلي في الأداء المالي للمؤسسات المصرفية، حيث أجرينا دراسة استبيانية لعينة من المؤسسات المصرفية العاملة بولايتي ورقلة و الأغواط.

اختبار الفرضيات:

بخصوص الفرضية الأولى: التدقيق الداخلي نشاط مستقل موضوعي يقدم تأكيدات و خدمات استشارية للجهات الخاضعة لإشرافها أو الجهات المختصة.

فقد تحققت، حيث يعتبر التدقيق من أهم الأنشطة و الوظائف حيث تقدم تأكيدات حول صحة و سلامة المركز و الأداء المالي في المؤسسة من خلال التقرير الذي تقدمه للجهات المختصة كما تقوم بتقديم خدمات استشارية قد تقوم الإدارة بالعمل أو لا.

و بخصوص الفرضية الثانية: الأداء المالي هو مستوى تحقيق الأهداف و هذا المستوى يقاس باستخدام مؤشرات و ذلك بالاستغلال المفرط للموارد المتاحة.

فلم تتحقق، لأن الأداء المالي هو مستوى تحقيق الأهداف صحيح و كذا هذا المستوى يقاس باستخدام مؤشرات لكن بالاستغلال الأمثل و العقلاني و الرشيد للموارد المتاحة.

بخصوص الفرضية الثالثة: التدقيق الداخلي نشاط مستقل موضوعي من خلال إتباع أسلوب منهجي منظم لتقييم الأداء المالي و تحسين فعالية عمليات المؤسسة المصرفية.

فقد تحققت، لأن بالفعل التدقيق الداخلي كما تم ذكره سابقا هو من أهم الأنشطة المستقلة و الموضوعية من خلال إتباع أسلوب أو برنامج موضوع و مخطط له مسبقا لتقييم الأداء المالي و تحسين فعالية عمليات المؤسسة المصرفية.

النتائج و التوصيات:

النتائج:

من خلال التحليلات النظرية و العملية و تحليل نتائج الاستبيان و استقراء أراء الموظفين توصلنا إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- وجود وعي لدى موظفين المصارف بضرورة وجود مصلحة أو قسم خاص بوظيفة التدقيق الداخلي و استقلاليته عن جميع الوظائف الأخرى في المؤسسة.
- يركز المدققين الداخليين في عملهم على توفير تأكيد موضوعي حول المركز المالي و تقييم الأداء المالي للمؤسسة من خلال التقرير الذي ترفعه للجهات المختصة.

- يوجد تعاون بين المدقق الداخلي و الإدارة في المصالح التي تعد مشتركة ألا و هي تطور و رقي البنك.
- يبذل المدقق الداخلي العناية المهنية الواجبة عند القيام بعملية التدقيق وفقا لمعايير المراجعة الرسمية.
- يقدم المدقق الداخلي من خلال المعايير الرسمية للمراجعة استشارات و نصائح للإدارة بخلاف التقارير المالية التي يقدمها في نهاية السنة المالية.

التوصيات:

بناءا على ما تم التوصل إليه من نتائج في هذه الدراسة، فإننا نوصي بالتالي:

- ضرورة توفير دائرة أو قسم خاص بالتدقيق الداخلي على مستوى الوكالات التابعة لكل مديرية.
- العمل على زيادة الاهتمام بوظيفة التدقيق الداخلي و تفعيل دورها لما لها من أثر ايجابي في دعم الإدارة و أحكام الرقابة على مختلف جوانب الأداء المصرفي و خاصة المالي منها.
- متابعة التطورات الفنية التي تطرأ على معايير التدقيق الداخلي و مدى علاقتها بالأداء المالي للبنك مع القيام بإجراء دورات تدريبية للمدققين الداخليين على هذه المعايير.
- اهتمام المدقق الداخلي برأي المدقق الخارجي و الذي يشير فيه إلى حالة نظام الرقابة الداخلية و إلى الانحرافات في أداء المؤسسة عبر السنوات أو مع غيرها من المؤسسات لنفس الفترة، و خصوصا الانحرافات السلبية و العمل على تصحيحها و الحفاظ على الانحرافات الايجابية و تنميتها.

المراجع

قائمة المصادر و المراجع:

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

- أحمد عطاالله القطامين، التخطيط الاستراتيجي و الإدارة الإستراتيجية (مفاهيم و نظريات تطبيقية)، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، الأردن، 1996.
- ألفين أرينز + جيمس لوبك، المراجعة مدخل متكامل، تعريب محمد عبد القادر الدسيطي و أخرون، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية،2008.
- إلياس بن ساسي و يوسف قريشي، التسيير المالي(الإدارة المالية) دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، عمان،2011.
- محمد محمود الخطيب، العوامل المؤثرة على الأداء المالي، دار الحامد، عمان 2010.
- منير صالح هندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية.

البحوث الجامعية:

- وجدان علي أحمد، دور الرقابة الداخلية و المراجعة الخارجية في تحسين أداء المؤسسة، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر3، الجزائر 2010.
- إبراهيم رباح إبراهيم المدهون، دور المدقق في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، قطاع غزة، فلسطين 2012.
- إيهاب ديب مصطفى رضوان، أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، قطاع غزة،فلسطين 2012.
- عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة2002.

المراجع باللغة الأجنبية:

الكتب:

- Stéphane Griffiths, gestion financière, édition chihab, Alger, 1996.
- Jean peine, gestion financière, paris.
- p. conso, R. lavande, fonds de roulement et politique financière, paris, 1982.

مواقع الإنترنت:

- the Institute of internal auditors, definition of internal auditing, (on line), Available at: www.theiia.org.

الملاحق

ملحق رقم: (01)

الاستبيـــــــــــان

تحية طيبة وبعد:

في إطار إنجاز مذكرة ماستر في العلوم المالية تحت عنوان دور التدقيق الداخلي في الأداء المالي للمؤسسة المصرفية يسرني أن أضع بين أيديكم هذا الاستبيان الذي يهدف إلى الحصول على آراء ومقترحات مؤسساتكم المتعلقة بموضوع البحث، حول ما تضمنه من تساؤلات.

وأحيطكم علما بأن هذا الاستبيان يعتبر جزءا من البحث، لذلك نرجو منكم المساعدة حتى نخرج بهذا البحث في أحسن شكل، علما أن إجابتكم ستحظى بالسرية التامة و لن تستخدم إلاّ لأغراض البحث العلمي الأكاديمي فقط. كما أعلمكم بأنه يمكنكم الاطلاع على نتائج هذا البحث في الأطروحة المنجزة إن رغبتم في ذلك.

وفي الأخير نشكركم مسبقا على تعاونكم ومساهمتكم في هذا البحث.

الطالبة بلعالم عائشة

يرجى التكرم بقراءة فقرات الاستبانة والإجابة عليها بوضع علامة x أمام الاختيار الذي ترونه مناسب.

أ) المعلومات الديمغرافية:

1) الجنس؟

- أنثى ( ) - ذكر ( )

2) إلى أي من الفئات العمرية التالية (السنوات) تنتمي؟

أقل من 30 سنة ( )

31– 45 سنة ( )

فوق 45 سنة ( )

3) المستوى التعليمي؟

- مستوى ثانوي ( )

- مستوى البكالوريا ( )

- مستوى جامعي ( )

- دراسات عليا ( )

4) منذ متى و أنت تعمل في المنظمة؟

- أقل من 5 سنوات ( )

- 5- 10 سنوات ( )

- أكثر من 10 سنوات ( )

ب) الكفاءة المهنية:

5) إلى أي مدى تؤثر الكفاءة المهنية للمدقق الداخلي على الأداء المالي للبنوك الجزائرية ؟

- كبير ( )

- متوسط ( )

- لا تأثير ( )

6) ما هو مستوى اتفاقك مع العبارات التالية التي تتعلق بالكفاءة المهنية للمدقق الداخلي والأداء المالي البنوك الجزائرية ؟

البيان	موافق	محايد	معارض
يصعب الكشف عن الغش و الاحتيال والتنبؤ بأثرها على الأداء المالي للمصارف.			
في البنوك يتم تحديد الغش و الاحتيال من قبل المدقق الداخلي.			
التدابير التي يمكن أن تعزز كفاءة المدققين مهمة للكشف عن الغش وزيادة فعاليته.			
المراجعون في البنك مؤهلون للقيام بوظيفة التدقيق.			

ج) الرقابة الداخلية:

7) إلى أي مدى تؤثر الرقابة الداخلية في أداء البنوك الجزائرية؟

- كبير ( )

- متوسط ( )

- لا تأثير ( )

8) ما هو مستوى اتفاقك مع العبارات التالية التي تتعلق بالرقابة الداخلية و الأداء المالي للبنوك الجزائرية؟

البيان	موافق	محايد	معارض
عدم الفصل بين وظائف المحاسبة و الرقابة تعيق الكشف عن الغش.			
المقبوضات النقدية تخضع لضوابط قوية نوعا ما.			
المدققين هم من يكتشفون مشاكل الرقابة الداخلية.			

د) آليات عمليات التدقيق الداخلي:

9)إلى أي مدى يؤثر معيار التدقيق الداخلي على الأداء المالي للبنوك الجزائرية؟

- كبير ( )

- متوسط ( )

- لا تأثير ( )

10) ما هو مستوى اتفاقك مع العبارات التالية التي تتعلق بمعايير التدقيق الداخلي و الأداء المالي للبنوك الجزائرية؟

البيان	موافق	محايد	معارض
القيام بعملية التدقيق وفقا لمعايير المراجعة الداخلية يساهم بشكل كبير في فعاليته.			
معايير التدقيق و الخدمات المتعلقة بمراجعة الحسابات تؤثر على أداء البنوك.			
معايير المراجعة الرسمية التي تلزم المدققين الداخليين أيضا بتوفير الخدمات المتعلقة بالمعلومات بخلاف التقارير المالية.			
يقوم المدققين بتنفيذ دورهم بموضوعية و بما يتفق مع المعايير المقبولة للممارسة المهنية.			
يساهم التدقيق الداخلي في تحسين إدارة المخاطر و الحكم باستخدام نهج منظم و منضبط في المجال المصرفي.			

ه) استقلالية التدقيق الداخلي:

11)إلى أي مدى تؤثر استقلالية التدقيق الداخلي على الأداء المالي للبنوك الجزائرية؟

- كبير ( )

- متوسط ( )

- لا تأثير ( )

12) ما هو مستوى اتفاقك مع العبارات التالية التي تتعلق باستقلالية التدقيق الداخلي والأداء المالي للبنوك الجزائرية؟

بيان	موافق	محايد	معارض
الاستقلالية هي جوهر التدقيق.			
يجب أن يكون المدقق الداخلي مستقل عن كل الموظفين و الأنشطة التنفيذية للمنظمة.			
الاستقلال ضروري لتحقيق فعالية وظيفة التدقيق الداخلي.			
يجب أن تقر كل بنك بأنه يمكن الاعتماد على دائرة التدقيق الداخلي لديها.			
يجب أن يكون المدقق الداخلي في المصرف مستقل عن الأنشطة المتعلقة بالرقابة الداخلية.			
لا يكون للمدققين الداخليين تضارب في المصالح مع البنك.			
تواجه المدقق بعض المشاكل عند القيام بوظيفته بنزاهة.			

و شكـــــــرا

ملحق رقم: (02)

قائمة المؤسسات المصرفية:

1 -بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR) بتقرت.

2 -بنك التنمية المحلية (BDL) بتقرت.

3 -البنك الوطني الجزائري (BNA) بتقرت.

4 -البنك الخارجي الجزائري (BEA)بتقرت.

5 -بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR) بورقلة.

6 -بنك التنمية المحلية (BDL)بورقلة.

7 -البنك الخارجي الجزائري (BEA)بورقلة.

8 -البنك الوطني الجزائري (BNA) بورقلة .

9 -بنك القرض الشعبي الوطني (CPA) بورقلة.

10 - البنك الخارجي الجزائري (BEA) بحاسي مسعود.

11 - البنك الوطني الجزائري (BNA) بحاسي مسعود.

12 - بنك القرض الشعبي الوطني (CPA) بحاسي مسعود.

13 - بنك التنمية المحلية (BDL) بحاسي مسعود.

14 - بنك ABC BANK بحاسي مسعود.

15 - بنك SOCIETE GENERALE بحاسي مسعود.

16 - البنك الخارجي الجزائري (BEA) بالأغواط.

17 - البنك الوطني الجزائري (BNA) بالأغواط.

18 - بنك التنمية المحلية (BDL) بالأغواط.

19 - بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR) بالأغواط.

20 - بنك الخليج بالأغواط.

الملحق رقم: (03)

البنك

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentagecumulé
Valide	بنك الخليج بالأغواط	1	5,0	5,0	5,0
	بنك CPA بحاسي مسعود	1	5,0	5,0	10,0
	بنك ABC BANK بحاسي مسعود	1	5,0	5,0	15,0
	بنكSOCIETE GENERALEبحاسي مسعود	1	5,0	5,0	20,0
	بنك BEA بحاسي مسعود	1	5,0	5,0	25,0
	بنك BNA بحاسي مسعود	1	5,0	5,0	30,0
	بنك BDL بحاسي مسعود	1	5,0	5,0	35,0
	بنك CPA بورقلة	1	5,0	5,0	40,0
	بنك BDL بورقلة	1	5,0	5,0	45,0
	بنك BADR بورقلة	1	5,0	5,0	50,0
	بنك BEA بورقلة	1	5,0	5,0	55,0
	بنك BNA بورقلة	1	5,0	5,0	60,0
	بنك BADR بتقرت	1	5,0	5,0	65,0
	بنك BNA بتقرت	1	5,0	5,0	70,0
	بنك BEA بتقرت	1	5,0	5,0	75,0
	بنك BDL بتقرت	1	5,0	5,0	80,0
	بنك BADR بالأغواط	1	5,0	5,0	85,0
	بنك BDL بالأغواط	1	5,0	5,0	90,0
	بنك BEA بالأغواط	1	5,0	5,0	95,0
	بنك BNA بالأغواط	1	5,0	5,0	100,0
	Total	20	100,0	100,0	